الأمم المتحدة

A/S-23/PV.2

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٢**
الاثنين، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجين

الإجراءات والمبادرات الأخرى الواجب اتخاذها من أجل تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة سوميكو إيواو، رئيسة وفد اليابان.

السيدة إيواو (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بكلمة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. ولهذه الجلسات أهمية بالغة للنساء والرجال، على حد سواء، في العالم بأسره. وأود، باسم الحكومة اليابانية، أن أثني على أولئك الذين ساهموا بالكثير في الأعمال التحضيرية لهذه الدورة، بما في ذلك جميع المنظمات غير الحكومية.

ويتحتم علينا استجابة للحالة الاجتماعية - الاقتصادية المتغيرة، وبهدف جعل القرن الحادي والعشرين قرن سلام وازدهار حقيقيين، أن نبني مجتمعا من المساواة بين الجنسين يمارس فيه النساء والرجال، على النحو الأوفى، فرديتهم وقدراتهم. وعلينا أن نعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في القانون وفي الواقع، على حد سواء. وينبغي أن تسترشد جهودنا بضرورة تمكين النساء واحترام حقوقهن، وبضرورة إبداء إرادة سياسية قوية واتخاذ إجراءات تقوم على الشركات.

ويؤدي تمكين المرأة دورا أساسيا في تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي اليابان، ينص القانون الأساسي لإيجاد مجتمع المساواة بين الجنسين، الذي إستُن في حزيران/يونيه ١٩٩٩، على اتخاذ إجراءات إيجابية. وكجزء من جهودنا الرامية إلى جعل المساواة بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية، تشجع الحكومة اليابانية جمع بيانات مفصلة على أساس الجنس والتقييم الكمي للعمل غير مدفوع الأجر، كما بدأت في تطوير منهجية لرصد وتقييم سياسات الحكومة على أساس تعاملها مع الجنسين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

00-46309
0046309

ولإشراك المرأة في عملية اتخاذ القرارات وفي الأنشطة السياسية أهمية خاصة بالنسبة إلى تمكينها. وقد تم منذ انعقاد مؤتمر بيجين، انتخاب العديد من النساء اليابانيات في الهيئات التشريعية الوطنية والإقليمية، وفي هذه السنة، انتخبت، لأول مرة، إمرأتان واليتين في محافظتين. ونحن نرحب بهذه التطورات، التي فتحت آفاقا جديدة لتمكين المرأة سياسيا في اليابان.

ولكي يتحقق تمكين المرأة اقتصاديا، يعتبر دعم مشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في الأنشطة الاقتصادية، مسألة حيوية. ودأبت الحكومة اليابانية على تشجيع تدابير لضمان الفرص والمعاملة المتساوية للمرأة والرجل في العمالة، فضلا عن تعزيز التدريب المهني المقدم للمرأة ودعم ما تقوم به من الأعمال الحرة. أما في المناطق الريفية، فنحن نقدم الدعم لمشاركة المرأة في إدارة الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك. وبغية التصدي لمعدل المواليد الآخذ في الانخفاض وشيوخة المجتمع في اليابان، نعمل على تهيئة بيئة تفضي إلى إيجاد توازن بين الحياة داخل إطار الأسرة وخارجه، مع تولي النساء والرجال، على حد سواء، أدوارا لرعاية الأطفال والمسنين.

واليابان، بوصفها تتصدر الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية طوال تسع سنوات متعاقبة، تعلق أهمية خاصة على التصدي للفقر وسائر القضايا المتصلة بحماية كرامة المرأة ووسائل كسبها العيش، وذلك من خلال تمكين المرأة. وسنواصل دعمنا للمرأة في البلدان النامية بإدراج منظور متعلق بنوع الجنس في عملية تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، وبالتشديد على تعليم المرأة، وصحتها، ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية – الاجتماعية.

وقد قررت اليابان مؤخرا إجراء خفض بنسبة ١٠٠ في المائة، ضمن الإطار الدولي، لا على الدين الناجم عن المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، وإنما أيضا على دين المساعدة الإنمائية غير الرسمية، كما قررت التبرع بمبلغ إضافي يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار لصندوق خفض الديون التابع للبنك الدولي. ونحن نأمل في أن تستفيد البلدان النامية بصورة فعالة من هذه الإعفاءات من الديون في أغراض الحد من الفقر.

ويشكل تمكين المرأة من خلال التعليم والتغلب على الأفكار النمطية الجامدة فيما يتعلق بنوع الجنس تحديا طويل الأجل. وسوف تواصل اليابان توفير سبل التعليم مدى الحياة من خلال منظور المساواة بين الجنسين من أجل تشجيع حدوث تغييرات في الوعي الفردي.

ولا يمكن تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين دون مراعاة حقوق المرأة. ويشكل العنف المرتكب ضد المرأة تهديدا خطيرا لنساء العالم، وثمة تسليم واسع النطاق بضرورة تعزيز الجهود التي نبذلها حياله. وستواصل اليابان بذل الجهود للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة والتحرش الجنسي بها عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون ارتكاب هذه الأعمال ولتوفير الحماية للضحايا، فضلا عن إنفاذ القوانين القائمة. وإجراء الدراسات الاستقصائية، وسن المزيد من التشريعات المناسبة. وسنسعى لكفالة الحقوق الإنجابية للمرأة وصحتها طيلة حياتها وذلك بتوفير الخدمات الصحية الملائمة لكل طور من أطوار الحياة.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على اعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، اللذين سيسهمان في تحقيق رفاه الأطفال. وقد صدر في اليابان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي قانون العقوبات المتعلقة باستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وحماية الطفل، ويجري حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنفاذه. وكدليل آخر على التزامنا بالقضاء على الاستغلال الجنسي

للأطفال، سوف تستضيف اليابان المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال المقرر عقده في يوكوهاما في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠١، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والهيئة الدولية لإنهاء استغلال الأطفال في البغاء، وفي المواد الإباحية، والاتجار بالأطفال للأغراض الجنسية.

إن إبداء الحكومة لإرادة سياسية قوية، واتخاذها إجراءات قوية، تقوم على المشاركة، أمران جوهريان لتحقيق المساواة بين الجنسين. وهكذا فإن الحكومة اليابانية، تمشيا مع القانون الأساسي لإيجاد مجتمع المساواة بين الجنسين، سوف تضع الخطة الأساسية للمساواة بين الجنسين في غضون العام ٢٠٠٠ وتعمل بنشاط على تنفيذها من خلال الجهاز الوطني الذي سيجري تعزيزه بدرجة كبيرة في كانون الثاني/يناير من العام المقبل. وفي هذا الصدد، ستواصل الحكومة اليابانية تعليق أهمية خاصة على الشراكة مع المنظمات غير الحكومية.

وقد ترتب على العولمة المستمرة والتقدم المطرد في تكنولوجيا المعلومات أن حياتنا اليومية ونظمنا الاجتماعية تمر بفترة من التغييرات الرئيسية. فالنقل المتزايد للأفكار فيما بين الناس يستحدث طريقة في التفكير وقيما جديدة غير متشبثة بالماضي. والأفراد هم، في نهاية المطاف، الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع، وهم الذين يغيرونه. لذلك فإن الوقت الحالي يتيح فرصة مثالية لتصحيح التفاوت بين الجنسين وهي مشكلة طال أمدها. وتحقيق مجتمع يقوم على تساوي الجنسين يتسم بأهمية في سياق تشجيع الأخذ بالنهج الذي يكون الإنسان محوره على نحو ما هو مفصل في تقرير الأمين العام عن الألفية. ويحدونا أمل قوي في أن تكون هذه الدورة الاستثنائية، وكذلك قمة الألفية، مَعلما رئيسيا على طريق الجهود الجاري بذلها من أجل تحسين وضع المرأة – وتتعهد اليابان، من جانبها، بالإسهام في نجاح المناقشات بشأن القضية التي ستقوم هذه الدورة بالتصدي لها وبتشجيع المساواة بين الجنسين في كافة أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السعادة زينة النساء تالوكدار، وزير الدولة لشؤون المرأة والطفل في بنغلاديش.

السيدة تالوكدار (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): منذ خمس سنوات، في بيجين، التزمنا بجدول أعمال عالمي لتحقيق الأهداف المتمثلة في تمتع المرأة بالمساواة، والسلام، والتنمية. واليوم نتدبر مدى نجاحنا في تحقيق هذه الأهداف. وأدرك أن هناك فترة زمنية لا يتعداها كل متكلم، ومن ثم فإني سأكتفي بإلقاء الضوء على قلة من القضايا الهامة.

ما زلنا في بنغلاديش نستلهم نُبل الرؤية التي أعرب عنها منشئ أمتنا، البانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، من أجل النهوض بالمرأة وتمكينها. وقد بذلنا جهودا مخلصة ومتفانية في سبيل الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في بيجين. فاعتُمدت في بنغلاديش عقب المؤتمر سياسة وطنية للنهوض بالمرأة من أجل تنفيذ منهاج العمل. وأنشئت أيضا آليات أخرى من قبيل المجلس الوطني لتنمية المرأة، واللجنة البرلمانية الدائمة لوزارة شؤون المرأة والطفل، ولجنة رصد وتقييم تطور المرأة، وآلية جهات التنسيق لدور المرأة في التنمية، ولجنة تنسيق للمقاطعات. وجرى تعزيز وزارة شؤون المرأة والطفل وسُميت مركز اتصال للتنسيق بين جهودنا. وأدرج عنصر متعلق بدور المرأة في التنمية بغرض إدماج المساواة بين الجنسين في عملية التنمية الوطنية، والتصدي لتأنيث الفقر، وزيادة الاعتماد على الذات لدى نسائنا. وتمت من خلال الالتزام الشخصي من جانب دولة رئيسة الوزراء الشيخة حصينة استحداث برنامج الأشرايون (أي المأوى للمشردين)

ومعاش شيخوخة تقاعدي للمستضعفات. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت نجاح برنامج تنمية الفئات الضعيفة الذي يستهدف خمسة ملايين من ربات البيوت، وغيره من البرامج الابتكارية، من قبيل مشاريع الائتمانات والقروض الصغيرة.

وإدراكا منا لأهمية تعليم المرأة. وفرنا التعليم الابتدائي والمجاني والتغذية في التعليم، وإعانات خاصة للفتيات. وقد أسهمت هذه التدابير في زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البنات ومعالجة معدل تسربهن المرتفع. فارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٣٤,٢ في المائة إلى ٤٩,٥ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠.

وجرى التشديد بشكل مماثل على الصحة. فقد أقرت الحكومة سياسة صحية شاملة في نطاق برنامج قطاع الصحة والسكان؛ وأوجدت تكاملا بين خدمات الرعاية الصحية والأسرية، مع التركيز خاصة على النساء الضعيفات والأطفال، وتكلل ذلك بالنجاح. ومن البرامج الرئيسية الأخرى برنامج ''المستشفى الذي يراعي احتياجات المرأة''، والرعاية في حالات الولادة الطارئة. والارتقاء برعاية الأم والطفل. وقد كان لهذه البرامج أثر هام على معدل وفيات الأمهات؛ وانخفض معدل الوفاة من ٤,٥ إلى ٣ بالنسبة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨.

ورغم أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير لزيادة مشاركة المرأة في السياسة، إلا أننا أحرزنا تقدما. ففي بنغلاديش، تتولى رئاسة الوزراء امرأة وتتزعم المعارضة امرأة. ونسبة تمثيل المرأة في برلماننا تبلغ حاليا ١١ في المائة. وفي الانتخابات المحلية التي جرت في عام ١٩٩٧، تم انتخاب ١٢ ٨٢٨ امرأة مرشحة.

وعلى رغم الجهود المستمرة لمكافحة العنف ضد المرأة، فإن المشكلة لا تزال قائمة. ولقد شرعت وزارة شؤون المرأة والطفل، إلى جانب وكالات أخرى ذات صلة، في تنفيذ مشروع متعدد القطاعات بغية إنشاء مراكز لمعالجة جميع الأزمات. وسنت الحكومة الجديدة، تحت القيادة القديرة لرئيسة الوزراء الشيخة حصينة وتوجيهها، قوانين جديدة لمعالجة ما للمرأة من حقوق الإنسان. واعتماد قانون حماية المرأة والطفل لعام ٢٠٠٠ في كانون الثاني/يناير من هذا العام سيكون ركيزة قوية لحماية حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على العنف.

ونحن ندرك ما لطفلاتنا من إمكانات والحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتحسين حالة الطفل، مع تركيز خاص على الطفلة. ولقد اعتمدت خطة العمل الوطنية للأطفال، وهي تتضمن برامج معينة لهذا الغرض.

ولئن كانت المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومات الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين، إلا أنه لا بد للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، فضلا عن المجتمع المدني، من تكملة الجهود الوطنية والعالمية لتمكين المرأة. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل أكثر وبطريقة منسقة بغية دعم الجهود الحكومية، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا.

وتجدد بنغلاديش في هذه الدورة الاستثنائية الالتزامات التي قطعتها على نفسها في بيجين. ونود أن نستغل الدروس الهامة التي تعلمناها من أعمال ومبادرات أخرى. ونتعهد بتحقيق المساواة بين الجنسين وبجعل العالم مكانا أفضل للمرأة في الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جوسلين نيومان، وزيرة خدمات الأسرة

والمجتمع والوزيرة المساعدة لرئيس الوزراء بشأن وضع المرأة في استراليا.

السيدة نيومان (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد قبل خمس سنوات، انضمت استراليا إلى حوالي ١٨٩ دولة عضوا في تأكيد التزامنا تجاه المرأة. وهذا المحفل يوفر لنا فرصة فريدة لنتعلم من التجارب التي مر بها كل منا منذ ذلك الحين ولكي نبني عليها، ولنجدد جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات المتبقية.

ويشرفني أن أكون موجودة هنا اليوم بصفتي الوزيرة المساعدة لرئيس الوزراء بشأن وضع المرأة ورئيسة الوفد الاسترالي بغية استعراض التقدم المحرز منذ بيجين والعمل معا من أجل تعزيز الفرص المتاحة للمرأة في جميع أنحاء العالم.

لقد كان منهاج عمل بيجين نقطة التقاء للعمل على تحقيق المساواة للمرأة في جميع المجالات. والحكومة الاسترالية تعمل جاهدة لتنفيذ مبادئ وتوصيات بيجين، وقد وضعت خطة قوية لتمكين المرأة تقوم بثبات على احترام المساواة للمرأة والفرص المتاحة لها.

ويقوم سجل انجازاتنا شاهدا على ذلك. ذلك أن نسبة ٢٥ في المائة من أعضاء برلمان استراليا الاتحادي من النساء، أي قرابة ضعف المتوسط الدولي، كما أن المرأة تشغل ٣١ في المائة من المناصب في هيئات الحكومة الاتحادية. وعدد النساء اللواتي ينهين السنوات النهائية من التعليم الثانوي ويدخلن الجامعات يفوق عدد الرجال. وفي العام الماضي، فاقت النساء الرجال عددا لأول مرة في دورات التعليم الطبي لمرحلة ما قبل التخرج. وتشارك المرأة في الأداء الاقتصادي السليم في استراليا، مستفيدة من الإصلاحات الضريبية، والمساعدات المقدمة إلى الأسر، والدعم المقدم إلى المحتاجين، ونظام أكثر مرونة لمدخرات التقاعد.

وعدد العاملات اللواتي يتقاضين أجرا يفوق الآن عددهن في أي وقت مضى، إذ حققت النساء العاملات رقما قياسيا منذ آذار/مارس من هذا العام بلغ نسبة ٦٥ في المائة. وبطالة المرأة بلغت أدنى مستوى لها في ١٠ سنوات، والفرق في الأجور بين الجنسين سجل رقما قياسيا منخفضا نسبته ١٥ في المائة، وتدير النساء حوالي ٣٥ في المائة من الأعمال التجارية الصغيرة، فيما ازداد عدد النساء في المهن الصناعية وفي التدريب ازديادا هائلا، إذ حصلت في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩، زيادة نسبتها ١٥٠ في المائة تقريبا في عددهن إذ ارتفع من ٠٠٠ ٣٤ في عام ١٩٩٦ إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٨٣ في عام ١٩٩٩.

وازداد عدد أماكن رعاية الأطفال من ٠٠٠ ٢٦٩ في عام ١٩٩٥ إلى رقم قياسي بلغ ٠٠٠ ٤٣٠ في العام الماضي. وتراجع عدد النساء اللواتي توفين بسبب سرطان الصدر خلال العامين الماضيين. وهناك تزايد في وعي المجتمعات المحلية وتساهلا إزاء العنف ضد المرأة أقل مما كان عليه في الماضي. وفي هذا الصدد، كان للحظر المفروض على الأسلحة أثره الكبير.

وما زالت الحكومة الاسترالية ملتزمة على نحو راسخ بتحسين الفرص والخيارات المتاحة للمرأة. وتعتمد خطة الحكومة الفعالة لتعزيز وضع المرأة على الحكم الجيد والمسؤولية المالية ومشاركة جميع قطاعات المجتمع – العام والخاص والمدني. وفي هذا السياق، تلتزم الحكومة بإطار قانوني ومؤسسي متين لحماية المرأة من التمييز عن طريق سياسات ذات أهداف محددة وسياسات عامة على حد سواء، بغية توفير دعم عملي للمرأة في تأديتها العمل المدفوع أو غير مدفوع الأجر. وتتضمن استراتيجيات الحكومة

إصلاحات اقتصادية رئيسية لتحسين رفاه جميع الاستراليين؛ وشراكة تعليمية على كل المستويات الحكومية وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المحلي لمعالجة المسائل الاجتماعية؛ وتركيز قوي على استراتيجيات وقائية للتصدي للمشاكل في مهدها.

ومنذ عام ١٩٩٦، تنفذ استراليا إصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر توفر قدرا أكبر من الأمن المالي للمرأة. والمرأة – سواء كانت تعمل لوحدها على تربية الأسرة أو كانت متقاعدة – تستفيد من هذه البيئة الاقتصادية النشطة. ونساء استراليا يستفدن من رفع القيود عن النظام المالي، ووجود إطار أمتن للسياسة النقدية، وانخفاض مستوى التضخم، وانخفاض معدلات الفائدة، وعلاقات أفضل في أماكن العمل، ونظام ضريبي جديد كليا اعتبارا من ١ تموز/يوليه من هذا العام. كما تستفيد المرأة من القانون الجديد الذي ينظم العلاقات في أماكن العمل في استراليا، وهو يمكن أرباب العمل والموظفين من الجلوس معا لوضع ترتيبات عمل مرنة تلبي احتياجاتهم والمرأة قادرة الآن على اعتماد ترتيبات مؤاتية للأسرة في ظروف العمل على مستوى الشركات. والإصلاحات التي تمدد سن التقاعد تساعد المزيد من النساء على التخطيط لتقاعد آمن ولخفض عدد المسنات اللواتي يعشن في حالة من الفقر.

وتعمل الحكومة بنشاط أيضا من أجل حث أرباب العمل على اعتماد استراتيجيات أفضل للمساواة في فرص العمالة مع التأكيد على التعليم والإرشاد العملي. وقد وضعت برامج تدريبية لمساعدة المرأة على دخول معترك العمل من جديد، بما في ذلك التعرف على تكنولوجيا المعلومات الجديدة. وهناك الآن عدد أكبر من النساء في مراكز قيادية وعدد أكبر من البرامج التعليمية لزيادة وعي المرأة للنظام السياسي. والطريقة الجديدة لدفع رواتب الأمهات، مقرونة بتخفيضات ضريبية جديدة وكبيرة للنساء اللواتي لديهن أولاد صغار توفر استقلالا ماليا أكبر، فضلا عن الاعتراف بالعمل القيِّم الذي تؤديه المرأة في المنزل دون مقابل.

إن روح التعاون الجلية في بيجين سلمت بأن على جميع الأطراف أن تعمل معا إذا أريد تحقيق المساواة للمرأة. وليس بمقدور الحكومات وحدها أن تحقق المساواة للمرأة. وقد أخذت استراليا بخطة اجتماعية جديدة قوية تقوم على التحالف الاجتماعي. وقد اتخذت الحكومة الاسترالية زمام المبادرة في إقامة روابط تعاونية مع مجموعات الشركات وفئات المجتمع المحلي، حيث يساهم كل شريك في تقديم ما لديه من جوانب قوة ومن خبرة لمعالجة المسائل الاجتماعية. ويؤكد النهج الاسترالي على الوقاية فضلا عن العلاج واستراتيجية الأسر والمجتمعات المحلية الأقوى، وهي الاستراتيجية التي وضعت في وقت سابق من هذه السنة، ستدعم المرأة في إيجاد توازن بين العمل والالتزامات الأسرية، وستعزز المجتمعات المحلية التي تعيش فيها عن طريق الاستثمار في بناء القدرات على الصعيد المحلي.

وأما المرأة في المجتمعات الريفية فتستفيد من إيصال الخدمات الصحية ولا سيما الخدمات الخاصة بالمرأة الريفية، ومن المزيد من البحث في مجال الاحتياجات الصحية للمرأة.

واضطلعت استراليا بإصلاحات واسعة النطاق لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة. إذ أدخلت الحكومة ضوابط وطنية تاريخية على حيازة المسدسات والأسلحة وبرنامجا وطنيا لإعادة شراء هذه الأسلحة أشرت إليه سابقا، وأقيمت حملة وطنية لمنع العنف الأسري، بدعم شخصي من رئيس الوزراء، تركز على ضرورة اتباع نهج تعاونية جديدة تنصب على التدخل المبكر، واختبار وتشاطر نهج جديدة وتغيير مواقف وسلوك مرتكبي العنف الأسري. وفي سنة ١٩٩٨ اضطلعت استراليا بدور رائد في وضع النظام

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وساعدت على ضمان إدراج ضروب سوء المعاملة الجنسية مثل الاغتصاب، والاستعباد الجنسي، والقسر على الدعارة في تعريف جرائم الحرب.

وتؤمن استراليا إيمانا قويا بوجوب تسخير مهارات ومواهب جميع أعضاء مجتمعنا إذا كان لنا أن نبني مستقبلا أفضل. ولكن لا يزال أمامنا شوط نقطعه قبل أن تنال المرأة المساواة حقا.

وتسلم الحكومة بأن التنوع الثقافي الواسع في استراليا يقتضي اتخاذ تدابير متخصصة للوفاء بشواغل النساء من هذه الخلفيات، وقد اتخذت عددا من المبادرات لتعزيز الانسجام في استراليا.

ومما له أهمية حيوية أن تواصل الحكومات بذل جهودها لمكافحة التمييز والاتجاهات الاجتماعية الضارة حتى تستطيع المرأة تحقيق كامل إمكاناتها.

وتشيد استراليا بالعمل القيم الذي اضطلعت به فعلا الحكومات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في العالم لتمكين المرأة. ويحدوني الأمل في أن يسهم ''إعلان بيجين + ٥ السياسي'' ووثيقة النتائج، في وضع برنامج لتمكين المرأة. ويشكل الالتزام السياسي، وقيام الشراكات مع كل الجهات الفاعلة، والممارسات الابتكارية 'المتقدمة' عناصر قوية لتمكين المرأة.

وفي هذا الصدد، تأمل استراليا في أن تكون تجربتها الخاصة مثار اهتمام وذات قيمة لدى الزملاء في هذه المرحلة الحاسمة بعد خمس سنوات من مؤتمر بيجين. ونرى أن هذه فرصة فريدة وهامة لتبادل التجارب والمضي معا إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارغريتا وينبيرغ، وزيرة المساواة بين الجنسين في السويد.

السيدة وينبيرغ (السويد) (تكلمت بالانكليزية): بالإضافة إلى ما قالته الوزيرة البرتغالية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي صباح اليوم، أود أن أضيف ما يلي.

لقد كان اعتماد منهاج عمل بيجين إنجازا كبيرا، ولكنه لم يمض بنا إلا جزءا من الطريق نحو المساواة بين الجنسين. وقد أوضح الأمين العام صباح اليوم بجلاء تام الحالة الراهنة من عدم المساواة التي تسود العالم.

واسمحوا لي أيضا أن أتطرق إلى الحقيقة غير المقبولة المتمثلة في أنه بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر بيجين، أوضح تحليل تم مؤخرا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن معالجة مسألة التمييز بين الجنسين لم تنل سوى حوالي ٣ في المائة من النفقات الأساسية للبرنامج الإنمائي.

وثمة حقيقة أخرى تبعث على القلق هي أنه بعد مرور ٢٥ سنة على انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة معني بالمرأة، لم تبلغ نسبة النساء في عضوية برلمانات العالم سوى ما بين ١٠ إلى ١٢ في المائة. ولا يزال الهيكل الذي يهيمن عليه الذكور قائما.

ولا تزال حكومات وبلدان الشمال الأوروبي تمثل استثناء. فالحكومة السويدية، على سبيل المثال، لديها ١١ وزيرة من بين ٢٠، وتشكل المرأة ٤٣ في المائة من أعضاء البرلمان. غير أن جنوب أفريقيا انضمت إلينا مؤخرا، حيث أسفرت أنشطة المرأة في الأحزاب السياسية عن حصولها على ثلث جميع مقاعد البرلمان. وهذا يدل على إمكانية حدوث تغيرات أساسية، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والالتزام السياسي.

والآن يجب علينا أن نسأل أنفسنا جميعا عما إذا كانت لدينا الإرادة السياسية لإحداث التغيير في بلداننا وفي الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الإجابة هي نعم، لأن ذلك ضروري لتنفيذ الإجراءات التي عددها منهاج عمل بيجين

تنفيذا كاملا، ويجب أن تكون الأمم المتحدة في الطليعة، تضع الأهداف النموذجية وتحقق الأهداف المتوخاة. والبيان الذي أدلى به الأمين العام صباح اليوم يجب أن يتبعه العمل.

ومن المسائل الأساسية لتحقيق هذه الغاية ضمان الحقوق والخدمات الإنجابية للمرأة والرجل - وخاصة المراهقين - وهي جزء استراتيجي من سياستنا للتنمية الصحية. ومما له أهمية بالغة حصول الشباب من الجنسين على المعلومات والتربية ذات الصلة بالموضوع، التي ينبغي أن تقدم لهم على نحو خصوصي وسري، بدون حضور والديهم. وهذا مكّن المراهقين في السويد من التعامل مع حيويتهم الجنسية بطريقة مسؤولة، وكانت النتيجة تناقص عدد الأمهات المراهقات والتمتع بصحة إنجابية ممتازة. كذلك فإن توفير المعلومات والتعليم من الشروط الأساسية المسبقة لمكافحة فيروس المناعة البشرية/ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

إن العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة يمثل انتهاكا لحقوق المرأة وأسوأ تعبير عن هيمنة الرجل. وهذا عمل يجب أن يدان ويعاقب، أينما حدث، سواء في مكان عام أو خاص. ويتطلب الأمر اتخاذ طائفة واسعة من التدابير لمكافحة العنف ضد المرأة في جميع أشكاله الوحشية: العنف الأسري، والاغتصاب، وختان الإناث، وما يسمى بالقتل من أجل الشرف - أو قتل العار، كما قال الأمين العام صباح اليوم. فمن غير المقبول أن ينظر إلى حياة المرأة باعتبارها أقل قيمة من حياة الرجل. ومن واجبنا أن نقدم الدعم الكافي للناجيات من العنف وأن نكافح ذلك العنف. ونحن نحتاج إلى إيجاد وسائل لمعالجة الرجال، ولكن أيضا وسائل للعمل الوقائي، ويجب أن نكسر ثقافة الصمت السائدة وسط الرجال.

وفي السويد يشكل آلاف الرجال شبكات لمكافحة العنف الذي يمارسه الذكور ضد النساء. وهم على قدر من الشجاعة للتعبير عن آرائهم، لا من أجل الاحتجاج على العنف الموجه ضد المرأة فحسب، ولكن أيضا للاحتجاج على التمييز القائم على أساس الجنس بوجه عام.

وإن العمل من أجل المساواة بين الجنسين لم يركز بما فيه الكفاية على دور الرجال. ويود وزراء بلدان الشمال أن يشاطروا الآخرين بعض التجارب التي جنيناها في هذا المجال. ولذا أود أن أدعو جميع المشاركين إلى الحلقة الدراسية التي ننظمها غدا الساعة ١٥/٠٠ عن ''الرجل والمساواة بين الجنسين''.

فبدون مشاركة الرجل مشاركة فعالة في العمل من أجل المساواة، لا يمكننا أن نتوصل إلى الهدف المتمثل في إقامة مجتمعات تتوفر فيها المساواة. ولذلك اقترح أن ننظم في المستقبل القريب مؤتمرا دوليا عن الرجل والذكورة وكيف يمكن للرجال أن يتعاونوا مع النساء ويساعدونا على تحقيق الأهداف المحددة لهذه الدورة وهي: تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كريستيان موندوات، وزيرة الأمانة العامة للرعاية الاجتماعية التابعة لرئاسة الجمهورية في غواتيمالا.

السيدة موندوات (غواتيمالا) (تكلمت بالاسبانية): اعتمدت غواتيمالا منذ خمس سنوات مضت مجموعة من المبادئ التوجيهية المستنبطة من منهاج عمل بيجين، الذي أقره المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولقي الالتزام بمراعاة منظور الجنس في أوجه النشاط الرئيسية في السياسات العامة زخما مجددا بفضل إبرام اتفاقات السلام التي وضعت نهاية الصراع الذي استمر في بلدي زهاء أربعة عقود. وتعزز هذا الزخم وقَوي بتولي الرئيس ألفونسو بورتييو مهام منصبه.

ويركز برنامجه للحكومة إلى حد كبير على قضايا تتعلق بصورة عامة بالإنصاف عموما، وبالإنصاف وتحقيق فرص متساوية للمرأة بصفة خاصة.

ولا يسعنا إلا أن نلتزم التزاما راسخا بالتنمية والإنصاف، نظرا إلى أن النساء يشكلن قرابة ١١ مليونا من سكان غواتيمالا أي ما نسبته ٥٠,٧ في المائة، وأن زهاء ٧٠ في المائة من المجموع الكلي للسكان يعيشون في فقر. والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في البلد مروعة بصفة خاصة فيما يتصل بالفتيات والنساء، ولا سيما النساء من السكان الأصليين الذين يعيشون في مناطق ريفية. وتوجد أوجه نقص في إمكانية وصول الفتيات إلى النظام التعليمي. ونسبة الأمية بين النساء تبلغ ٤٥ في المائة، وتلك حالة تزداد حدة بوجه خاص في مجتمعات السكان الأصليين. وما زال معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس عند نسبة ١٩٠ من كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وما زالت فرص عمالة النساء مركَّزة في قطاعات الخدمة والزراعة والصناعة التحويلية والتجارة. وبالرغم من أن مشاركة المرأة في الحياة العامة والأنشطة المهنية والأعمال الحرة قد ازدادت، إلا أنها ما زالت أقل بكثير من المستوى المستصوب ومن المستوى الذي نص عليه منهاج عمل بيجين.

ولذا، أبرز الرئيس بورتييو، في خطاب توليه الرئاسة، الذي ألقاه في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، اهتمامه بتعزيز ودعم تطوير المرأة الغواتيمالية. ومنذ أسبوعين مضيا فقط اتُخذت خطوة بالغة الأهمية لتنفيذ البرنامج الرئاسي وذلك بإنشاء أمانة عامة للمرأة تابعة لرئاسة الجمهورية. وسوف يتولى هذا المكتب تنسيق الإجراءات التي تتخذها الدولة لوضع السياسات العامة من أجل تطوير المرأة في مقدمة الأنشطة. وسوف يعمل بصفته جهة اتصال حكومية للإبقاء على حوار متواصل مع بقية الأطراف في المجتمع المدني.

وبالمثل، حددت حكومة الرئيس بورتييو مجموعة من الأهداف والسياسات المتعلقة بالمرأة في مجالات الصحة الشاملة، والحد من الأمية، والحصول على تعليم ابتدائي جيد، والتدريب المتنوع والعمالة وإدرار الدخل. وفيما يتصل بالصحة الشاملة للمرأة، نلتزم بأحكام منهاج عمل بيجين المتصلة بالصحة الإنجابية، وقبل كل شيء المتصلة بالحق في الحصول على المعلومات والخدمات وكفالة احترام حرية الاختيار.

ويتجاوز التزامنا بجميع هذه القضايا إنشاء المؤسسات. ويرمي هدف حكومة غواتيمالا في السنوات الأربع القادمة إلى إدخال تحسينات في مستوى ونوعية حياة الفتيات والنساء في غواتيمالا.

وفضلا عن ذلك، تتضمن اتفاقات السلام، وبخاصة الاتفاق المعني بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية، أحكاما ملموسة تيسِّر مبادرات التنمية المتكاملة للنساء والفتيات الغواتيماليات. وأسفرت هذه الجهود المحلية، والالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فضلا عن الالتزامات الواردة في برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١، عن اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تسهم في تعزيز البرنامج الوطني في مجال حقوق المرأة.

وتمثَّل تقدم هام في إنشاء منتدى المرأة، وهو هيئة تعددية تتابع تنفيذ السياسات والبرامج لصالح المرأة والمرتبطة باتفاقات السلام. واستلهاما بالروح نفسها، أنشئت وكالة الدفاع عن النساء من السكان الأصليين. وهي جزء من اللجنة التابعة لرئاسة الجمهورية والتي تنسق سياسة السلطة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان. وإنشاء هذه الهيئة هو تطور لم يسبق له مثيل في غواتيمالا، من حيث إنه يضفي الطابع المؤسسي على وكالة ترصد مراعاة حقوق المرأة من

السكان الأصليين، التي خضعت تاريخيا للتمييز والإقصاء الاجتماعي.

وعلى الصعيد التشريعي، استُّن قانون لتعزيز كرامة المرأة والارتقاء بوضعها. ويضع هذا القانون في الاعتبار مطالب نساء المايا والمضمون الثابت لصكوك قانونية من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية ''بيلم دو بارا''، فضلا عن صكوك سياسية، من قبيل منهاج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومن المتوخى سن تشريعات إضافية لتنفيذ أهداف الحكومة المتعلقة بالمرأة والتنمية.

واتخذ التزام المجتمع المدني الغواتيمالي ومسعاه ومساهمته، وبخاصة شتى الأفكار التي طرحتها الحركة النسائية، تعبيرا ملموسا في الاقتراح الرامي إلى اتخاذ إجراء عام والمعنون سياسة وطنية من أجل تعزيز وتطوير المرأة الغواتيمالية/خطة للمساواة في الفرص. وسوف تنظر الأمانة العامة للمرأة التابعة لرئاسة الجمهورية في هذا الاقتراح.

وبإيجاز، أظهرت حكومة غواتيمالا التزامها القوي بالسلام والديمقراطية والتنمية، في إطار التسامح والاحترام والمساواة والإدماج الاجتماعي. ويجري ذلك في سياق اهتمامها بمشاركة المرأة بصورة منصفة في جميع مسارات الحياة. ومرة أخرى نؤكد، أمام محفل الأمم المتحدة هذا، التزامنا بدعم وتوطيد الهيئات المذكورة آنفا ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سوف يواصل التعاون معنا بصدد تنفيذ هذه التعهدات تنفيذا تاما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة لورديس ماريا رودريغز دي فلوريس، وزيرة شؤون الأسرة في السلفادور.

السيدة رودريغز دي فلوريس (السلفادور) (تكلمت بالاسبانية): أتوجه باسم شعب وحكومة السلفادور بتحية ودية صادقة لكم يا سعادة الرئيس ولجميع الممثلين الحاضرين.

كان بلدي، حينما عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥ خارجا لتوه من حرب دموية استمرت لأكثر من ١٢ سنة وسببت تدهورا اجتماعيا هائلا، ودمرت الاقتصاد الوطني وفرقت بين السكان على نحو يتعذر إلغاؤه.

وشكَّلت اتفاقات السلام لعام ١٩٩٢ تحديا يتمثل في بناء مجتمع جديد تتاح فيه فرص أفضل لجميع أبناء السلفادور. وفي مواجهة عداء واضح، صبَّت مختلف الجماعات طاقتها في تغيير هيكل العلاقات الاجتماعية القائمة بيننا، فأرست بذلك تفاهما زاد فيه التعاون وخفَّت حدة الصراع. وكانت من بينها جماعات نسائية تصدرت مسيرة التغيير العاجل بهدف تحسين التعايش والنهوض بنوعية الحياة؛ وتدريجيا ارتفع مستوى المشاركة التي اكتسبتها هذه الجماعات من النساء بوصفهن من عوامل التغيير ومن المصادر النشطة لإدرار رأس المال الاجتماعي.

وفي بداية العملية التي اضطلعنا بها لتوطيد دعائم السلام والديمقراطية، كانت النساء والأطفال أشد الفئات حرمانا من الوجهة الاجتماعية. إذ كان مستوى التعليم بين الريفيات يقل عن الصف الثالث، وكان معدل الأمية أكثر من ٢٣ في المائة. وكانت السلفادور وما زالت في مقدمة قائمة بلدان أمريكا اللاتينية التي توجد بها أعداد كبيرة من الأمهات المراهقات، مما يشكل خطرا يتهدد المستقبل نتيجة لافتقار الآباء إلى المسؤولية وبسبب المعلومات الخاطئة.

نظرا لهذه الحقائق الهامة، ونظرا للرغبة في التغلب عليها، ولأهمية المبادئ التي يتضمنها منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فقد كفلت السلفادور اتباع جميع تلك المبادئ التوجيهية بصفة دائمة وعلى نحو متواصل.

وتمثّل أول منجزاتنا الكبيرة في تأسيس الجهود الرامية إلى توفير الفرص والحقوق المتكافئة للمرأة وذلك بإنشاء معهد السلفادور للتنمية النسائية في عام ١٩٩٦ في سياق الأخذ بنهج وطني للتوصل إلى التنفيذ الدائم والمستدام لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع. وهذا المعهد هو أول هيئة وطنية تقوم بتوجيه السياسة العامة فيما يتعلق بالمرأة والتنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات العامة والخاصة تمشيا مع تلك السياسة. ويتولى المعهد تنسيق جهود وتجارب الكثير من المنظمات النسائية غير الحكومية التي تعمل منذ سنين في كثير من المجالات المتعلقة بالمرأة والطفل. ومن ثمة، فإنه أدى إلى تعزيز مجالات المشاركة والجهود المشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني.

وفي عام ١٩٩٦، في أعقاب عملية مكثفة للتعاون المدني الواسع النطاق، قمنا بصياغة سياستنا الوطنية للمرأة وخطة العمل المتعلقة بها. ومن المنتظر لدى عودتي إلى الوطن أن يعتمد مجلس الوزراء خطة تنفيذ هذه السياسة للسنوات ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، وذلك في سياق برنامج الحكومة المعروف باسم التحالف الجديد.

وأود الآن أن أذكر عددا قليلا من الإنجازات الأخرى التي تمثل ابتكارات حقيقية وتعزز التنمية الشاملة للمرأة. وأول هذه الإنجازات التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لعام ١٩٩٤ لمنع العنف المرتكب ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله، وهي تمكننا من فتح الطريق المؤدي إلى استكمال هيكلنا القانوني الوطني والقيام بحملات التوعية والتدريب.

ويتمثل الثاني في القيام منذ عام ١٩٩٥ بصياغة وتنفيذ برنامج لتحسين العلاقات الأسرية؛ وهذا البرنامج الذي تقوم بتنسيقه لجنة مشتركة بين المؤسسات يشمل نظاما لتقديم الخدمات اللازمة لضحايا العنف المترلي.

والأمر الثالث هو اعتماد قانون في عام ١٩٩٦ لمكافحة العنف المترلي، يشتمل على آليات لمنع ارتكاب العنف في العلاقات الأسرية والمعاقبة عليه واستئصاله.

الإنجاز الرابع هو استحداث قانون جديد للجزاءات في عام ١٩٩٨ يحمي الحقوق الدستورية للأفراد، ويتعرض في ذلك لجرائم الإجهاض، والبغاء، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والمضايقة الجنسية، وعدم الوفاء بالمسؤولية عن تقديم المساعدة الاقتصادية، والعنف المترلي.

ويتمثل الإنجاز الخامس في تنقيح المادة ١ من دستورنا تسليما بأن الشخص يصبح إنسانا ابتداء من لحظة حدوث الحمل.

وقد تجلّت الأنشطة التي تضطلع بها المرأة لتحسين نوعية الحياة باستمرار في جملة أمور من بينها إنجازان رئيسيان في مجالي الصحة والتعليم. أما في مجال الصحة، فقد وضعنا ونشرنا مستويات لرعاية المراهقين وضحايا العنف المترلي، ولتنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية. وقد كان من الأمور الهامة للغاية أيضا، دمج منظور نوع الجنس في التدريب الذي يتلقاه العاملون في مجال الرعاية الصحية.

وقد جرى إصلاح شامل في مجال التعليم، بدأ منذ عام ١٩٨٩؛ وأدمج هذا الإصلاح المنظورات المتعلقة بنوع الجنس في مناهج التعليم الوطنية وكفل نشر مواد تعليمية خالية من الأنماط الجنسية المقولبة. وقد شددت عملية الإصلاح على تمتع المرأة بسبل الحصول على التعليم النظامي وغير النظامي تسهيلا لدخولها في سلك الأعمال غير التقليدية ومن أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المدرسة.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض التحديات التي سيكون لها أثر على ما نقوم به من أنشطة في المستقبل القريب. سنعكف على صياغة خطة وطنية لرصد العنف

المرتبط بنوع الجنس والحيلولة دونه، ستؤدي من خلال التكامل على الأصعدة الوطني والقطاعي والمحلي لإيجاد نظام فعال للرصد والتوعية والوقاية.

وسوف نحسِّن طرق إذكاء الوعي بشأن العنف المترلي بما يتسق مع المعايير القانونية توخيا لصالح المرأة.

وسنواصل المضي قدما في استعراض القوانين من منظور جنساني، وذلك بمساعدة من لجنة قانونية وطنية: إذ أنه بالرغم من القضاء على كثير من أشكال التمييز القانوني، ما زالت المرأة في السلفادور تعاني التمييز من جراء الطريقة التي يطبق بها القانون.

وسنواصل تعزيز الجهود المبذولة لمساعدة المرأة في التمتع بسبل الوصول إلى دوائر صنع القرار، سواء في مجال الأعمال التجارية أو في المجال السياسي، لأننا لا نعتبر التقدم الذي تم إحرازه في بعض المجالات كافيا.

وتمثل التغييرات المتعلقة بالمرأة لب التغيير في العصر الحديث. وبوصفي موظفة عامة، ولكن بوصفي قبل كل شيء امرأة من السلفادور ومن أمريكا اللاتينية، فإنني أؤكد تصميمي القاطع على مواصلة الإسهام، في حدود قدراتنا وبما يتسق تماما مع الواقع، في تحقيق هذه المهمة التي نلتزم جميعا بإنجازها.

بيد أن الشيء الذي سيحقق إكمال المهمة التي نناقشها في هذه الدورة بنجاح ليس هو التزامي الشخصي أو التزام أي شخص موجود في هذه القاعة. وإنما هو الاحتشاد المنظم لمجموع الإصرار والاقتناع الذي يمكن انتظاره من نساء العالم بأسره، اللائي ستحدد جهودهن المشتركة مستقبل مجتمعاتنا، هذا الاحتشاد هو الذي سيحول هذه الأحلام والآمال الكبرى إلى حقائق واقعة.

فالحاضر الذي نصنعه هو المستقبل الذي سنعيش فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة خونيينغ سوباترا مازديت، الوزيرة بمكتب رئيس وزراء تايلند.

السيدة ماسديت (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، في هذه الدورة الاستثنائية. كما أبعث بتهنئتي إلى أعضاء المكتب المنتخبين الآخرين. وباسم وفد تايلند، أود أيضا أن أشكر بعمق جميع المعنيين على إخلاصهم للأعمال التحضيرية التي أدَّت إلى هذه الجمعية التاريخية. وفي هذه الدورة الاستثنائية يسرني أن أرى أن عددا كبيرا من الزملاء من قطاع المنظمات غير الحكومية يشكل جزءا من وفود حكومات كل منهم. هذه المشاركة الملتحمة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، في استعراض منتصف العقد هذا لمنهاج عمل بيجين، سوف ترسي قاعدة صلبة للدول الأعضاء للتجديد الإضافي لالتزاماتها المقطوعة في بيجين وتعيد تأكيد التنفيذ المعجل لمنهاج العمل.

لقد أحرزت تايلند تقدما كبيرا في تنفيذها لالتزامات بيجين منذ عام ١٩٩٥. ولقد دأبنا على إيلاء انتباه دقيق إلى جميع مجالات الاهتمام على النحو الذي عولجت به في منهاج العمل، واضعين الأولويات على أساس إلحاح المشاكل وضرورات الناس. وصيغت مجالات الاهتمام هذه لدفع الأهداف المشتركة الاتصال لمؤتمر بيجين: المساواة والتنمية والسلام. وقامت تايلند بالكثير في السنوات الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة في الشؤون العامة. وبذلنا جهودا لا تكل لزيادة نسبة النساء في السياسة بوصفهن مرشحات ومناصرات، وكذلك مصوِّتات. وطموحنا أن نثبت للمجتمع كيف أن المشاركة النسائية تساعد في تحويل السياسة وضمان الحكم الجيد. وسوف تحقق المرأة تغييرا نحو الأحسن في المجتمع عن طريق مساهمتها القيمة في الارتقاء إلى مستوى تحديات الإصلاح السياسي وتحسين الحكم. ونظرا

لأنه تصادف أن تكون سنة ٢٠٠٠ سنة انتخابات على جميع المستويات في بلدنا، فإن التمكين السياسي للمرأة يقع في قلب واجباتنا.

وفي الوقت ذاته، حظي اقتحام المرأة ميدان التنمية الاقتصادية ومشاركتها فيه باهتمام لا يقل عن ذلك. ففي حالة تايلند شاهدنا أقيم مشاركة للمرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولقد أصبحت من المساهمين الرئيسيين في هذا القطاع من الاقتصاد. وهكذا فإننا نعد بمواصلة تقديم دعمنا المتحمس للمرأة في الميدان الاقتصادي.

ويجب أن أقول إن اللفظ الرئيسي لوصف محاولات تايلند في هذا العقد هو ''التمكين''. والواقع أن تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة كان أحد الأهداف الأساسية لسياستنا الاجتماعية. وللوصول إلى هذا الهدف، فإننا لم نؤكد على المرأة ذاتها فقط وإنما أيضا على مجتمعها. ويركز تمكين المجتمع على تعزيز القدرات المجتمعية على تطوير الاعتماد على الذات. والهدف الأساسي لهذا الجهد هو تشجيع المشاركة والسماح لأعضاء المجتمع بالقيام بأدوار متقاسمة ونشطة في التخطيط والتنفيذ، وفي حل المشاكل الخاصة بهم. والمرأة، التي تشكل عادة أكثر من نصف المجتمع، ستتم تعبئتها لدعم التنمية المستدامة والسلام في المجتمع من خلال أصواتها وأعمالها.

والواقع إنني فخورة جدا بإبلاغ الجمعية أيضا بأن استعراض البرنامج التمكيني لمجتمعنا في السنتين الماضيتين أظهر تقدما كبيرا. ومما يثلج الصدر ملاحظة أن الجماعات النسائية أظهرت مثل هذه الكفاءة المدهشة في العمل من أجل مصالحها التي ستفيد أيضا مجتمعاتها قاطبة. وربما كان نجاح هؤلاء النساء أقوى مظهر على مدى قدرة المرأة. ولقد أقنعت هذه الأمثلة حكومتي بأننا يجب أن نجتهد في تشجيع النساء في أدوارهن كفاعلين وقادة أساسيين لتمكين المجتمع.

أثناء مواصلتنا تشجيع تقدم المرأة في فجر الألفية الجديدة، تدرك تايلند أننا يجب أن نلح في أداء مهمتنا الشاقة، مهمة حل مختلف المشاكل التي تواجه نساءنا. وما فتئت تايلند تكرس وقتا وجهدا ضخمين لحل بعض القضايا الاجتماعية، مثل العنف ضد المرأة، والاتجار بالنساء والمشاكل المتصلة بالطفلة، وبوباء متلازمة نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز.

وتحتل قضية التغلب على العنف ضد المرأة مركزا مرتفعا في أولويات السياسة الاجتماعية للبلد. ولقد أعلنت حكومة تايلند شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام شهرا لإطلاق الحملات المناهضة للعنف ضد المرأة. وبالتعاون مع مختلف الوكالات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك المجتمع المدني، نعمل بقوة لرفع الوعي العام بهذه المشكلة. وتقوم حكومة تايلند بأنشطة على مدار السنة للتغلب على العنف. ونشدد كثيرا على إزالة هذا الشكل من أشكال العنف، حيث أننا نؤمن من صميم قلوبنا بأن مثل هذا العنف هو شكل قاس من أشكال انتهاك حقوق الإنسان وكذلك حقوق المرأة.

ولقد قطعت تايلند شوطا كبيرا من حيث التزامنا بتعزيز حقوق المرأة وتقدمها. ومع مرور الوقت تعلمنا أن مهمة كبيرة وعاجلة يتعين معالجتها في المجتمع تتمثل في تضمين مفهوم المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج في جميع القطاعات. وتم إنشاء الآلية الوطنية ومركز التنسيق الوطني للمساواة بين الجنسين لتولي مسؤولية تقديم الدعم التقني بشأن التنظيم إلى الوكالات المعنية. ويتم بصورة منتظمة تنظيم حلقات عمل بناء القدرات لأغراض الوعي بنوع الجنس وبرامج تدريبية عن الحساسية بنوع الجنس. والهدف من ذلك مساعدة المخططين ومنفذي البرامج وتعريفهم بآليات نوع الجنس مثل تحليلات نوع الجنس واحصاءاته ومؤشراته. وهذا من شأنه تمكين الوكالات من

تحديد التأثير التبايني لجميع السياسات على المرأة والرجل بحيث يمكن تصميم تدابير مناسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

كما سيتم استحداث منهج مركزي لترسيخ تنظيم نوع الجنس ضمن الأعمال الروتينية لهذه المصالح والوكالات. وبمثل هذه التدابير المتكاملة، يتوقع أن تنتقل قضايا نوع الجنس إلى قمة جدول الأعمال الوطني ويعترف بها من قبل جميع قطاعات المجتمع.

وفي الختام، تود تايلند أن تعرب عن تأييدها الكامل لإقرار الإعلان السياسي في هذا المحفل. ونحن متأكدون أن الإعلان سيكون أداة هامة لكفالة زيادة رصد التقدم المحرز بعد بيجين. ونؤكد أيضا من جديد تصميمنا على مواصلة تنفيذنا لمنهاج العمل، بما يتماشى مع إجراءات ومبادرات أخرى نتفق عليها في هذه المرحلة. ونحن إذ نعلن ذلك، نشدد على أن جميع الجهود لا يمكن أن يبذلها طرف واحد بمفرده. فالتعاون بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي، هو جزء لا يتجزأ من انجازاتنا. وهذه الجهود المنسقة ستكون بالتأكيد الأساس لقضيتنا المشتركة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماري جوزيه جيكوبس، وزيرة النهوض بالمرأة في لكسمبرغ.

السيدة جيكوبس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئكم على توجيهكم لجهودنا من أجل العمل على التوصل إلى اتفاق. ونحن نتمنى لكم أفضل التمنيات.

أولا، أود أن أقول إن لكسمبرغ تؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلت به ممثلة البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي الذي نحن عضو فيه.

إن منهاج العمل وإعلان بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفرت لنا في لكسمبرغ اعتبارا من عام ١٩٩٥ مبادئ توجيهية في السياسات الرامية إلى تعزيز وضع المرأة والمساواة بين الجنسين. ونحن نعلق أهمية كبرى على الاتفاقية. إذ كانت لكسمبرغ من أوائل البلدان التي وقّعت على البروتوكول الإضافي، ونحن نستعد للتصديق عليه.

لقد كان مفهوم بيجين في التنمية والسلام. فلكسمبرغ تقدم الآن نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه النسبة المئوية ستزداد إلى ١ في المائة عام ٢٠٠٤. وتساهم بلادنا بانتظام في الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

إن خطة عمل العام ٢٠٠٠ وخطة تنفيذ منهاج عمل وإعلان بيجين تشترك فيهما جميع الوزارات والمجتمع المدني. فهذه هي استراتيجيتنا. ونحن ننفذها عن طريق إنشاء إطار تشريعي، وعن طريق اقتراح تدابير مصاحبة له.

وفي عام ١٩٩٧، سنَّ برلماننا قانونا يجرم التحريف والأعمال الأخرى القائمة على التمييز غير القانوني. وهذا القانون يعاقب، في جملة أمور، على أنواع معينة من السلوك التمييزي المستند إلى نوع الجنس أو التوجه الجنسي. فهو ينص على أن يجوز لأية جمعية وطنية لها شخصية قانونية بناء على موافقة وزارة العدل، أن تمارس الحقوق التي تتمتع بها الأطراف خلال دعوى مدنية ما. وهذا القانون خطوة هامة إلى الأمام لأنه سيساعد كثيرا في مكافحة أفكار بائدة أصبحت الآن غير مقبولة.

وثمة تدبير تشريعي ثان قضى بتعيين رجل أو امرأة، مندوبا عن الحكومة، للإشراف على تحقيق المساواة في القطاع الخاص. والقانون المتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز العمالة ينص على وضع خطة لتكافؤ فرص العمالة باعتبار ذلك ضروريا في التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جماعية. وقبل تنفيذ هذه الإجراءات الإيجابية التي أعطاها هذا القانون الآن صفة قانونية، ستطرح لينظر فيها المندوبون المعنيون بالمساواة بين الجنسين. وهذا القانون الإطاري يفسح المجال أمام الأشخاص الذين يزيد عمرهم عن ١٨ عاما للتدرب، ويتيح للنساء اللواتي كرَّسن سنوات لتعليم أولادهن فرصة استئناف تدربهن المهني. وتمنح إجازة أبوة وأمومة للوالدين تبلغ مدتها ستة أشهر وهي غير قابلة للتحويل، مع كفالة إعادة التوظيف والاستفادة من مبلغ تدفعه الدولة مرة واحدة.

ويسرني بصورة خاصة أن أعلن أن البرلمان اعتمد قانونا يوفر الحماية ضد التحرشات الجنسية في أماكن العمل. ويعنى هذا القانون بالتحرش الجنسي ليس من زميل فحسب، وإنما أيضا من الزبائن أو المورِّدين. وعبء الإثبات تتشاطره الضحية ومرتكب العمل. وكل هذه التدابير ترمي إلى التقليل من التفرقة بين الرجل والمرأة في سوق العمل، وبالأخص إلى زيادة الوظائف المتاحة للنساء. وقد اعتمدت تدابير معينة للتدريب المهني بغية تدريب النساء على التكنولوجيات الجديدة.

إن مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والعنف، وكلاهما لا تنجو النساء منهما حتى في بلد يتصف بمستوى عال من المعيشة، تحظى باهتمامي الكامل. ولقد أنشأنا بمبادرة من وزارة النهوض بالمرأة فريقا عاملا من الرجال متعدد التخصصات يتألف من ذكور وإناث يمثلون منظمات حكومية وغير حكومية. ويسعى الفريق العامل إلى تنسيق عمل مختلف الهيئات المهنية لمساعدة ضحايا العنف. ولقد افتتحنا مأوى للفتيات اليافعات، وكما افتتحنا مستوصفا للمومسات.

وفي عام ١٩٩٩، اعتمد برلماننا قانونا لتعزيز الخطوات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر ولمكافحة استغلال الأطفال جنسيا، فضلا عن مكافحة السياحة الجنسية.

وفي عام ٢٠٠٠، فإن نسبة النساء اللواتي يتخذن القرارات السياسية في بلدي بالكاد تصل إلى ٢٠ في المائة. واعتقد أن مصالح نصف السكان لا يمكن أخذها في الاعتبار إلا إذا كان هذا الرقم يمثل معدلا قريبا من نسبة عدد النساء من السكان أو مساويا له.

ولقد وافقت لكسمبرغ على البيان المعنون ”المرأة، والسلطة والتنمية“، الذي اعتمده مؤتمر نساء البلدان الناطقة بالفرنسية، المنعقد بتاريخ ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في لكسمبرغ. وبهدف ضمان حق المواطنة الفعلي للمرأة ومشاطرتها بصورة كاملة ونشطة في مجالات صنع القرار، وفي التعليم والتدريب، وفي الصحة والاقتصاد، وفي حفظ السلام، اعتمدت البلدان الـ ٥٥ الأعضاء في منظمة البلدان الناطقة بالفرنسية نهجا ثنائيا يتمثل في: تغيُّر وتطور أدوار ومسؤوليات المرأة والرجل الأمر الذي يفضي إلى قيام شراكة جديدة آمل في أن تتمثل في المساواة بين الجنسين؛ وجعل جميع السياسات المتعلقة بنوع الجنس سياسات رئيسية بصورة منتظمة.

وإذ أتطلع إلى المستقبل، أود أن أشير إلى الأولويات التالية وهي: أولا، تنفيذ خطة عملنا الوطنية للعمالة، التي لم تكتمل بعد، مع جميع التدابير التي تتضمنها لصالح المرأة. وستعزز استراتيجيتنا المصاحبة لذلك أولا عن طريق تنظيم مجموعات نقابية وإدارية يتساوى فيها الجنسان. وفي تقييمنا المقبل للوضع العام للموظفين، ستسعى حكومتنا إلى إنشاء

هياكل تكفل المساواة بين الجنسين في خدماتنا المدنية. والدولة لم تستطع بعد أن تكون الرائدة في هذا المجال، مثلما أعلنت في بيجين، وأنا آسفة لذلك.

وثانيا، إن تطور مشاركة المرأة في صنع القرار سيحظى باهتمامي الخاص. وأنا أحبذ اتخاذ تدابير ملزمة لصالح المرأة، ولا سيما لدى ترشيح الأشخاص في القوائم الانتخابية، حتى ولو لم يكن التحالف المتفق عليه بين الأطراف في الحكومة ينص على تدبير من هذا النوع.

وثالثا، فيما يتعلق بإجراءات مكافحة العنف ضد المرأة، نعمل على وضع قانون يمكِّن من طرد أي مرتكب لأعمال العنف من بيت الزوجية.

وأخيرا، سنولي اهتماما كبيرا لتغير الأدوار التي تُعزى عادة للمرأة والرجل. ومسألة المساواة بين الجنسين مسألة تهم النساء والرجال على السواء.

ووضعت لكسمبرغ منهاجا تعليميا يمكن تطبيقه على التعليم والتدريب، ويأخذ في الاعتبار نوع التأهيل الاجتماعي المغاير للمرأة والرجل ويمكّنهما من تطور كل إمكاناتهما الفردية. وسنولي عنايتنا لإدخال التعليم الجنسي في صلب مناهج المدرِّسين وموجهي التدريب المهني، فضلا عن العاملين الاجتماعيين وضباط إنفاذ القانون.

ومما له أهمية فائقة بالنسبة إليَّ أن تناقش هذه المسألة، المتعلقة بدور المرأة والرجل، في هذه الدورة الاستثنائية. إذ أنه بمشاركة الرجال في تعزيز المساواة بين الجنسين، نكون نعمل على تعزيز التنمية في مجتمعاتنا، والسلم في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جواو بيرناردو دي ميرندا، وزير العلاقات الخارجية بأنغولا.

السيد دي ميرندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إنه لشرف ومصدر سعادة شخصية لي أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للمرأة.

وأود أن أستهل بتهنئتكم، سيدي، بالنيابة عن حكومتي وبالإصالة عن نفسي، على الطريقة الحكيمة والقديرة التي تقودون بها جهود الجمعية العامة. وتتفق أنغولا مع البيانات التي أدلى بها الممثلون الأفارقة الذين تكلموا قبلي، وتناولوا فيها الشواغل والإنجازات فيما يتعلق بالمشاكل التي تعاني منها المرأة غالبا في منطقتنا.

وتضطلع المرأة في بلدان منطقتنا بدور اجتماعي أساسي في إنتاج السلع والخدمات وفي تعليم الأجيال الجديدة. وفي الوقت ذاته، فإن النساء هن الفئة الأكثر تأثرا بالتشويهات الحاصلة في توزيع الثروة القومية. فعلى الرغم من اعترافنا بالدور الذي تضطلع به المرأة في المجتمع، فإنها لا تزال غير ممثلة في مراكز صنع القرار السياسي. وما زالت هذه المجالات خاضعة لسيطرة الرجال الذين يُفسحون بوجه عام وقتا للخطابة والكلام أكثر من يُفسحون لرعاية الأطفال.

وبينما يصح القول بأننا في بلداننا لا نمتثل امتثالا كاملا لمبدأ كون النساء والرجال جميعا متساوين أمام القانون، فإنه لا يقل صحة أن حكوماتنا تتجاهل تجاهلا تاما الحاجة إلى إسناد دور هام للغاية إلى المرأة في عمليات صنع القرار في مجتمعاتنا. إذ تُظهر بعض بلداننا التزامها ببناء الديمقراطية بالأفعال، بدلا من مجرد الحديث عن حريات وحقوق المرأة. وفي جمهورية أنغولا، على سبيل المثال، تشكّل النساء نسبة ١٦ في المائة من النواب في البرلمان، بينما يمثلن في الحكومة ما نسبته ١٣ في المائة من الإدارة. كما أن النساء ممثلات في الجيش، ويحتلن مناصب كبار المسؤولات التنفيذية في الشركات، والمستشفيات والمدارس. وهذه

خطوة صغيرة إلى الأمام، ولكن الحكومة ملتزمة بالمزيد من العمل بغية تحقيق تمثيل أفضل للمرأة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذا ما حل مناخ السلام والاستقرار الاجتماعي.

وينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تكرس اهتماما خاصة لحالة المرأة في أفريقيا، فانتشار الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية والأوبئة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا في تلك القارة، قد زاد سرعة تفسخ النسيج الاجتماعي والإنساني، وعرّض للخطر التنمية الاقتصادية في أغلبية بلدانها. وعلى الرغم من ثروات قارتنا الكامنة، فإنها لا تزال تُظهر أدنى معدلات التنمية البشرية في العالم. فالاستثمار العام في المجال الاجتماعي ليس كافيا. وتعاني الحكومات، في تنفيذها برامج التنمية الاجتماعية، من عدم الاستقرار السياسي، وعبء الديون الخارجية وضعف اقتصادات بلدانها.

ويقع على البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية التزام أدبي وسياسي بمساعدة أفريقيا في مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها. ويمثل فيض الصراعات الوحشية غير المعقولة التي تلحق الدمار بأفريقيا، عقبة كأداء على طريق تنفيذ منهاج عمل بيجين أو أي تدبير واستراتيجية أخرى قد تعتمد دعما للمرأة. والنساء هن الضحايا الرئيسيات لهذه الكوارث، إذ إنهن يمثلن أغلبية الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين المجبرين على العيش على الإحسان الدولي.

ولدى أنغولا، على سبيل المثال، معدلات عالية لوفيات الأمومة بسبب قصور الأحوال الصحية الناشئ عن تدمير الحرب لمعظم الهياكل الأساسية والافتقار إلى الموارد البشرية والمادية. ونتج عن الحرب أيضا اكتظاظ سريع في المناطق الحضرية وإضعاف لوحدة الأسرة – وهذان عاملان رئيسيان في زيادة الفقر والدعارة.

ويساور حكومتي قلق بالغ إزاء هذه الحالة، وهي تسعى من خلال وزارة الأسرة وشؤون المرأة إلى إيجاد حلول عاجلة بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويمثل برنامج إعادة توطين المشردين واللاجئين وتهيئتهم للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة وبرنامج القروض الصغيرة الرامي إلى تخفيف الفقر بين النساء، بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة. وقد بدأت هذه الجهود فعلا تؤتي نتائج إيجابية بالإسهام في تنمية الأعمال التجارية الصغيرة وخلق الوظائف.

ويمكن للأمم المتحدة وكل دولة ممثلة هنا أن تفعل شيئا لوضع حد للحرب التي انتشرت إلى بلدان عديدة في قارتنا. ونحن نرى أنه إذا توفرت الإرادة السياسية سيصبح ممكنا عزل تجار الحرب عزلا تاما، وقطع مصادر إمدادهم ومحاكمتهم قضائيا. والحكومة في أنغولا مصممة وعاكفة بصورة جدية البحث عن حل دائم للصراع الداخلي، الذي تترتب عليه آثار مأساوية على السكان، وعلى النساء خصوصا.

ومما له أهميته أن يتم إدراك أن التمييز ضد المرأة هو نتيجة لعوامل تاريخية وثقافية، من جهة، ولسياسات وبرامج غير فعالة على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي في ضمان حقوق المرأة على نحو أفضل، من جهة أخرى. وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تتيح لنا فرصة كبيرة لتقييم هذه السياسات والبحث عن حلول تتوافق مع أهداف منهاج بيجين. ومع أننا ندرك أنه تم، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي الأخير للمرأة تسجيل بعض الإنجازات في مجال الاعتراف بحقوق المرأة وإعادة تأكيدها عمليا، غير أن الحالة الراهنة للمرأة في العالم تبيُن أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وكيف يمكننا أن نتكلم عن النهوض بحقوق المرأة عندما يكون أكثر من نصف الإناث من سكان العالم متضررا من الفقر والبؤس؟ وقد بلغت حدة الفقر أشدها في البلدان النامية نتيجة لسياسات التكيف الهيكلي وبعض الاستراتيجيات الإنمائية التي تجعل المرأة مهمشة في أكثر القطاعات الإنتاجية دينامية. وكيف نتطلع إلى مشاركة أكثر فعالية من المرأة في ممارسة السلطة السياسية وفي الحياة العامة بشكل عام بينما هي لا تزال تمثل القطاع الأكثر معاناة من الأمية، ومستويات متدنية من التعليم، وبالتالي البطالة بين السكان؟

إن عكس هذا الاتجاه على وجه السرعة شرط مسبق أساسي لضمان مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفي ممارسة حقوقها المدنية والسياسية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تكون البرامج والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة ملموسة ومحددة بشكل أكثر، وأن تتمتع بالدعم المالي اللازم من المجتمع الدولي في إطار المساعدة العامة المقدمة للتنمية. وفي هذا السياق، تدعم حكومتي المبدأ القائم على وجوب توجيه ٠,٧ في المائة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة النمو إلى المساعدة العامة للتنمية.

وينبغي أن يعكس الإعلان السياسي الذي سيُعتمد في نهاية هذه الدورة هذا الالتزام، بالاقتران بالتزام جميع أعضاء الأمم المتحدة بدعم منهاج عمل بيجين واستراتيجيات نيروبي.

وختاما، أود أن أسترعي الانتباه إلى العمل الذي أنجزته اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، ولا سيما إلى جهود رئيستها السيدة كريستين كابالاتا. ونحن على قناعة بأن أهداف هذا الحدث الكبير سوف تتحقق بفضل ذلك العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى سعادة السيدة بايك كيونغ - نام، رئيسة اللجنة الرئاسية المعنية بشؤون المرأة.

السيدة بايك (جمهورية كوريا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أكون اليوم مع قادة من سائر أنحاء العالم لنعيد تأكيد الالتزام الذي تضمُنه إعلان ومنهاج عمل بيجين ولاتخاذ مزيد من المبادرات لتعزيز وضع المرأة في القرن الحادي والعشرين.

ومنذ أن صدر إعلان ومنهاج عمل بيجين، ومعظم البلدان تعمل حاليا على إدراج نهج جنساني في جميع القطاعات تقريبا. كما حدثت تغييرات عميقة في الأنماط المقولبة عن الجنسين وفي المواقف السلبية نحو النساء والفتيات في كثير من البلدان.

بيد أنه رغم التقدم الكبير في السنوات الخمس الماضية، لا يزال هناك الكثير من العقبات في طريق المساواة بين الجنسين. ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي أن تكون هذه الدورة الاستثنائية فرصة لإظهار تصميمنا على قهر تلك الصعوبات. ونأمل في أن تعتمد هذه الدورة وثيقة بنتائج ملموسة وعملية المنحى.

ومنذ مؤتمر بيجين، كان للعولمة تأثير ضخم على وضع المرأة وحقوقها. وأسهم الأثر الدينامي للعولمة ومداها في تقدم المرأة وعزز بالمساواة بين الجنسين.

أما في السياقات الأخرى، فقد تسبب التوزيع غير المتوازن لفوائد العولمة في دفع إسفين عمّق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. واغتنمت حكومة جمهورية كوريا، من جانبها، هذه الأزمة لتعزيز السياسات الموضوعة لصالح المرأة. وشرعت، وقد استلهمت روح بيجين، في تقديم التدريب المهني المجاني للمرأة، والمساعدات المعيشية لرئيسات الأسر المعيشية العاطلات عن العمل وأوجدت أعمالا جديدة

للمرأة. وبغية حماية المرأة العاملة، أنشأت قناة خاصة للإبلاغ بحالات الفصل المستند إلى التمييز على أساس الجنس. ونجح بلدي في التغلب بصورة مؤثرة على النكسة الاقتصادية، وأنجز في غضون ذلك إصلاحات هامة.

كما شرعت حكومتي في برنامج ''التعليم بالإنترنت لمليون ربة بيت''، وكذلك خطة الخمس سنوات من أجل ''تنمية الموارد البشرية النسائية من أجل مجتمع كثيف المعلومات''. كما جرى توفير الدعم الحكومي من خلال قانون تقديم المساعدات للنساء صاحبات الأعمال الحرة، والذي أدى إلى زيادة سريعة في عدد النساء اللائي بدأن في الأعمال الحرة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

كما أن الصراعات المسلحة قد أعاقت التقدم في مجال حماية حقوق المرأة. ويعتقد وفد بلدي بأنه لا يمكننا حماية حقوق المرأة بالقدر الكافي في غياب السلام. ونأمل في أن تولّد هذه الدورة الاستثنائية الزخم لقدر أكبر من المشاركة النسائية في كل مراحل عملية السلام من مرحلة ما قبل الصراع إلى المصالحة بعد الصراع.

وكما تعلم الجمعية العامة، فإنه سوف يعقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في بيونغيانغ اجتماع قمة بين الشمال والجنوب للمرة الأولى منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية قبل نصف قرن. ونحن نعتقد أن هذا الاجتماع سوف يشكّل نقطة تحوّل نحو المصالحة والتعاون بين الكوريتين. وتؤدي المرأة دورا بالغ الأهمية ونشطا في كل خطوة تجاه السلام، وسوف نقوم نحن، النساء الكوريات، ببذل قصارى جهودنا لأداء دور بنّاء في هذه العملية.

ووضعت حكومتي أيضا تركيزا خاصا على إزالة العنف المترلي ضد المرأة. وسُنّ قانون منع العنف المترلي والحماية منه وقانون خاص بشأن المعاقبة على العنف المترلي. بيد أن أهم الإنجازات يتمثل إلى حد بعيد في أن الجهود الحكومية زادت الوعي الاجتماعي بأن العنف المترلي لم يعد مجرد مشكلة مترلية ولكنه مشكلة يجب أن يعالجها المجتمع ككل.

إن الإرادة السياسية القوية شرط مسبق أساسي للتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين. بيد أنه لكي تُترجم هذه الإرادة إلى عمل ذي مغزى لا بد أن يتحقق تمكين المرأة في جميع القطاعات.

وفي هذا الصدد، يسرّنا أن كثيرا من النساء انتخبن أعضاء في جمعيتنا الوطنية في الانتخابات العامة لشهر نيسان/أبريل الماضي. وأدت التجمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية التي تركز أنشطتها على قضايا المرأة دورا ملحوظا في وضع المساواة بين الجنسين بين القضايا الرئيسية أثناء تلك الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الحكومة الكورية إلى النهوض بسياسات لتمكين المرأة. وسوف يوسع إنشاء وزارة للمرأة هذا العام إلى حد كبير مشاركتها في عملية صنع القرار في جميع القطاعات.

إننا، في عملنا على تيسير تحقيق الأهداف المشتركة للمرأة في جميع أرجاء العالم، نواجه كفاحا عسيرا في السنوات المقبلة. ودعونا نتخذ الخطوة التالية بالتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين. وستبذل جمهورية كوريا، من جانبها، كل جهد للتعجيل بهذه العملية الهامة. ولنكرس قرنا جديدا لنسائنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أريد أن أثني على ممثلة جمهورية كوريا. لقد ضربت الرقم القياسي في التحكم التام بالوقت.

أعطي الكلمة للسيدة أندريا ويللي، وزيرة شؤون الأسرة والمساواة بين الرجل والمرأة في لختنشتاين.

السيدة ويللي (لختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): أسفرت عضوية لختنشتاين في الأمم المتحدة ومشاركتنا في

أعمال المنظمة بشأن قضايا المساواة بين الرجال والنساء في الماضي عن قيام لختنشتاين بأداء دور حفاز من أجل النهوض بحقوق المرأة في لختنشتاين. واستمر هذا الاتجاه بقوة كبيرة منذ المؤتمر العالمي الرابع. ومن دواعي السرور البالغ أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم لهذا الجمع الهام موجزا مختصرا عن تلك الجهود عبر السنوات الخمس الماضية.

في بداية عام ١٩٩٧ قدمت حكومة لختنشتاين تقريرا إلى البرلمان، خلصت فيه إلى أن التشريعات الضرورية للمساواة التامة بين الرجال والنساء قد تم إعمالها. غير أنه على غرار ما حدث في بلدان أخرى، لوحظ أيضا أن هناك فجوة مستمرة بين المساواة في القانون والمساواة في الحقيقة. وبغية تعزيز المساواة بين الرجال والنساء والتعجيل بها، اعتمدت الحكومة مجموعة تدابير ترمي إلى تعزيز المساواة الكاملة من حيث الممارسة والتعجيل بها. ووضعت تلك التدابير في ضوء مضامين منهاج عمل بيجين ومن ثم من أجل تنفيذ المنهاج على الصعيد الوطني في لختنشتاين.

ومع أن لختنشتاين تؤيد مبدأ التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين على الصعيدين الوطني والدولي، على حد سواء، كان من الضروري تحديد مجالات معينة ذات أولوية تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات محددة بشأنها، من قبيل المرأة في مكان العمل. وتضمنت التدابير التي اتخذتها الحكومة اعتماد قانون المساواة في عام ١٩٩٨، الذي يكفل المساواة الكاملة بين النساء والرجال في مكان العمل، واتخاذ تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة ومكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، بما في ذلك القيام في عام ١٩٩٧ بحملة ضد العنف، وتشريعات مقترحة بشأن الحق في الحماية من العنف الأسري.

واعتُمدت مجموعة من التدابير لتمكين النساء من متابعة حياتهن الأسرية والمهنية بطريقة متوازية، وشنت عدة حملات لزيادة الوعي بين السكان بشأن قضايا ذات صلة بمسائل المساواة. وفي مجال التعاون الدولي والتنمية، انصب تركيزنا بخاصة على مشاريع ترمي إلى مساعدة النساء اللاتي يعشن في حالة فقر.

ونحن نعتقد أن من الواضح أن التعليم وزيادة الوعي مسألتان هامتان للغاية من أجل النهوض بهدف تحقيق المساواة في الواقع. وتستطيع الحكومات بل ويتعين عليها أن تقوم بدور رائد في تصميم السياسات ذات الصلة، ولكن المساواة الكاملة على أساس يومي لن تتحقق في نهاية الأمر إلا من خلال المشاركة الفعلية من النساء والرجال أنفسهم. وكان من حُسن الطالع أن العمل المتصل بالنهوض بالمرأة في لختنشتاين اتصف دائما بحوار مثمر وتفاعل عن كثب بين الجانب الحكومي والمجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية.

وفي عام ١٩٩٩، عقد أول مؤتمر نسائي في لختنشتاين حضرته نساء من كافة أرجاء البلد وأسفر عن اعتماد مجموعة من التدابير الأخرى المقترحة من أجل النهوض بالمرأة. ووفرت جائزة الفرصة المتساوية لعام ٢٠٠٠ حافزا على التعزيز الفعلي لقضايا المساواة من جانب الشركات والمنظمات والأفراد.

وما زال تنفيذ إنجازات بيجين على الصعيد الوطني هدفنا الذي يتسم بالأولوية، وتكمل كافة جهودنا في هذا الصدد العمل المطلوب على الصعيد الدولي. وكان لمؤتمر بيجين أهمية خاصة بالنسبة إلى جهودنا المحلية في هذا المجال، وواصلنا بذل جهودنا في إطار المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة.

ونحن، مثلنا مثل غيرنا، نشعر بخيبة أمل إزاء عدم تحقيق هدفين في مجال النهوض بالمرأة هما: نسبة خمسين – خمسين لتمثيل النساء والرجال في الأمانة العامة للأمم المتحدة

والتصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. غير أنه لا ينبغي لهذين السببين أن يؤديا إلى شعورنا بالإحباط، بل ينبغي بدلا من ذلك أن نبذل المزيد الجهود لتحقيق هذين الهدفين الهامين في أسرع وقت ممكن. ومن الناحية الإيجابية، لاحظنا بارتياح خاص اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولهذا البروتوكول أهمية قصوى من أجل النهوض بحقوق المرأة، ونبذل قصارى جهدنا لمتابعة توقيعنا على البروتوكول بالتصديق عليه في وقت مبكر.

وثمة تطورات أخرى في مجال القانون الدولي كانت ذات أهمية بالنسبة إلى النهوض بحقوق المرأة تتمثل في اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل. ومما له أقصى قدر من الأهمية، بعد مضي خمس سنوات على اعتماد منهاج عمل بيجين، أن نؤكد جميعا من جديد نتائج بيجين ونلزم أنفسنا بتعزيز جهودنا من أجل تنفيذ تلك النتائج تنفيذا كاملا. لقد كانت بيجين معلَما على طريق تحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال. وبعد مضي خمس سنوات، تحققت إنجازات كثيرة؛ ولكن ما زال يتعين تحقيق الكثير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن، للسيدة داليا اتزيك وزيرة البيئة بدولة إسرائيل.

السيدة اتزيك (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): أولا، أتوجه بالشكر للسيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، الأمين العام المساعد؛ ولشعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة للتقرير الشامل والهام، الذي قدم إلينا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وأشعر بالسرور والتكريم لوجودي هنا مع الممثلين اليوم. واسمحوا لي أن أقدم نفسي. إسمي داليا اتزيك. أنا وزيرة في حكومة إسرائيل وأم لثلاثة أطفال. ولدت في القدس، وعملت نائبة لعمدة مدينة القدس ومسؤولة عن التعليم.

إن ملايين المؤمنين من المسيحيين والمسلمين واليهود يدعو الله من أجل القدس، مدينة الملك داوود وعيسى المسيح والنبي محمد. وقد أتيت إلى هذا اليوم من القدس لأصلي من أجل نساء العالم جميعا. أتيت اليوم من القدس باسم الأمهات في الشرق الأوسط ومن جميع بقاع العالم. ويتمثل دعائي في أن نضع حدا للحرب حتى لا يستخدم فلذات أكبادنا أهدافا حية للرصاص والقنابل اليدوية وغير ذلك من الأسلحة الفتاكة.

وقَدِمت إلى هنا اليوم من القدس لكي أشارك كل مَن في هذه القاعة الدعاء بأن يوضع حد لأطول عبودية في التاريخ، وهي استرقاق المرأة. فما زالت النساء في كثير من البلدان حول العالم رهن قيود أشبه بالسلاسل يفرضها الأصوليون من جميع الأديان، وتفرضها المنهجية والتعصب، وجميع أشكال التعبير عن الجهل البشري في أظلم صوره.

أتيت إلى هنا اليوم من القدس لأشترك مع جميع مَن في هذه القاعة في إعلان حرب شاملة لا هوادة فيها على العنف البدني الذي يرتكب ضد النساء، وعلى غزو أجسادهن عن طريق القهر الجنسي. ويتعين على البشرية جمعاء أن تكافح هذا المرض بنفس القوة التي استخدمتها وما زالت تستخدمها في كفاحها ضد أسوأ الأمراض التي عرفها التاريخ وهي الطاعون الأسود والسرطان والإيدز.

إن الأمة التي لا تمنح المرأة المساواة الكاملة بالرجل ليست سوى نصف أمة. والعالم الذي لا يمنح المرأة المساواة كاملة ليس سوى نصف عالم. فليست المساواة مسألة تتعلق

بالمرأة وحدها. إنما هي من ضرورات الحضارة بأكملها. وفي اعتقادي أن نضال المرأة طلبا للمساواة ينبغي أن يكون نضالا مشتركا بينهـا وبين الرجل، لا نضـالا بديلا عن الرجـل، ولا نضالا ضد الرجل. فالمساواة تعني الحكم الديمقراطي. والمساواة تعني تقدم البشرية. والمساواة تعني سمو المستويات الخلقية.

وأعـرف أن كثـيرا مـن الوفـود، بمـا فيـها الوفـد الإسرائيلي، ستحدثنا عن القوانين المستنيرة المتقدمة الموجودة في بلادها فيما يتعلق بتمتع المرأة بالمساواة. وقد أحضر الوفد الإسرائيلي في الواقع تقريرا يبين مـا تحقـق في إسـرائيل مـن إنجازات ملحوظة في هذا المجال. بيد أننا يجب ألا نُضلَّل بهذه الإعلانات. فكلنا نعلم، ولا سيما النساء الموجودات هنا اليـوم، أن المشـكلة لا تقتصـر دائمـا علـى الافتقـار إلى التشريعات المناسبة، بل تتمثل في الافتقار إلى الاتجاهات الاجتماعية السليمة. ونعلم أنه ما زال هناك تمييز، برغم قوانين تكافؤ الفرص القائمة، فيما يتصل بعمالة المرأة، وترقيتها، وتعيينها، ومستوى مرتباتها. فقوانين الحقوق المتكافئة لا تضمن ترشيح المرأة لشغل المناصب الرفيعة.

لقـد انطلـق السياسـيون، والمنظمـات النسـائية، والصحفيات في إسرائيل في رحلة من أجل الوصول إلى حقوق المرأة، وتلك رحلة طويلة وشاقة. فلم نقطع منها رغم إنجازاتنا الكثيرة سوى الخطوات الأولى على الطريق الطويل إلى المساواة. بيد أنني، كامرأة، أشعر بالتفاؤل ويحدوني الأمل. وأعتقد أن القرن الحادي والعشرين سيكون أفضل بالنسبة إلى المرأة في إسرائيل. فنحن في سبيلنا إلى تحقيق السلام مع جيراننا. وسيزداد الاحتياج إلى المرأة في جميع ميادين العمل في إسرائيل المستقبل الذي يسوده السلام.

بينما تميزت القرون الماضية بالثورة الصناعية، وهي ثورة في مجال القوة، سوف يمتاز القرن الحادي والعشرون ''بثورة عقلية''. فسيُستعاض عن العمل الذي يتطلب القوة العضلية اليوم بصناعات ومعارف تتطلب القوة العقلية غدا. وفي عصر الثورة العقلية، لا يعود ثمة مجال للتعلل بأن الرجال يتفوقون بدنيا على النساء.

ستكون امرأة العام ٢٠٠٠ سواء في إسرائيل أو في أرجاء العالم بأسره أكثر تعليما، وأكثر وعيا لقوتها، وأكثر وثوقا في مطالبها من المجتمع الذي تعيش فيه.

على الصعيد الشخصي أيضا أشعر بالتفاؤل. فقد وُلدت أمي، مارسيل بالاس، في العراق وهاجرت إلى إسرائيل منذ ٥٠ عاما. لم يكن لها حظ من التعليم، وأنجبت ثمانية من الأطفال. كنت أنا سادستهن. وفي العراق، وهو البلد الذي أتت منه، لم يكن لمفهوم تكافؤ الفرص وجود. بيد أن أمي منحتنا نفس الدرجة من الاهتمام ومن الحب الذي لا يعرف حدا، سواء في ذلك أبناؤها أو بناتها. وحين كانت تقول ''أحبك'' كنت أعلم بلا شك أنها لا تشير إلى فيروس من الفيروسات التي تهاجم الحواسيب.

وحين أقارن حياتي بحياة أمي تلك أقول نعم، لقد قطعنا شوطا طويلا. وآمل عندما تقارن ابنتي آدي، ذات الخمسة عشر ربيعا، حياتها بحياتي، أن تستطيع أيضا أن تقول، أجل، أجل، لقد قطعنا بالتأكيد شوطا طويلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لمعالي السيد مورلي مانوهار جوشي، وزير تنمية الموارد البشرية في الهند.

السيد جوشي (الهند) (تكلم بالانكليزية): ستكون المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام كلها مفتاحا لتقدم الدول في القرن الحادي والعشرين. لذلك، فإن من المناسب أن تكون هي المواضيع التي تبحثها الدورة الاستثنائية الأولى التي تعقدها الجمعية العامة في الألفية الجديدة.

كانت الهند أولى الدول التي اعتمدت منهاج عمل بيجين دون تحفظات، وهي ملتزمة بأهدافه. وسيكون العام ٢٠٠١ في الهند عاما لتمكين المرأة. ونحن إذ نستعرض التقدم المحرز ونحدد رؤيتنا للقرن الحادي والعشرين، بعد انقضاء خمس سنين على انعقاد مؤتمر بيجين، لَنَستلهم الحكمة من المهاتما غاندي، الذي قال ما يلي قبل أن يصبح هذا الكلام عصريا بزمن طويل:

”لا مجال عندي للتنازل في مسألة حقوق المرأة. وفي رأيي إنها لا ينبغي أن ترزح تحت عبء إعاقة قانونية لا يعانيها الرجل. وينبغي أن تكون معاملة كل من البنات والأبناء تماما على قدم المساواة“.

إن الإعراب عن الفردية الأنانية غريب على الفكر الاجتماعي الهندي. فالمجتمع الهندي يسعى من خلال وحداته الاجتماعية المتعددة إلى تحقيق الانسجام، ويقلل من شأن الفوارق، ويؤكد على القيم المتعلقة بالأسرة والمسؤوليات الاجتماعية. ونحن لا نقبل بتخلُّف أحد الجنسين عن الآخر. فكلاهما يشتركان بنفس القدر في الإنسانية المشتركة التي نستند إليها في دعاوانا من أجل المساواة في حقوق الإنسان وفي الحريات.

السيد عليموف (طاجيكستان)، نائب الرئيس، ترأس الجلسة.

وما من مجتمع بشري يتصف بالكمال، لكن في رأينا، كما يتجسد هذا في تشريعاتنا وسياساتنا، إنه إذا حُرم جزء من المجتمع – النساء، أو الرجال، أو الأطفال، أو طبقة أو فئة – من الكرامة والاحترام، وجب أن يستعيدها. وروح هذا السعي الجاهد الذاتي والمقنع من أجل الوئام والمساواة هي وحدها التي مكّنت مجتمعنا الكبير من تعزيز القواعد الديمقراطية خلال خمسة عقود على جميع مستويات الحكم.

ونحن نفخر بأننا أكبر ديمقراطية في العالم، وبأن دستورنا يكفل المساواة للمرأة في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس هذا فحسب، بل يقضي أيضا بتحقيقها قسرا لصالحها. وفي الهند، وضعنا استراتيجية ذات شعبتين لتمكين المرأة؛ فبينما جعلنا الجنسانية نشاطا رئيسيا في جميع السياسات والبرامج في كل القطاعات، ركزنا على القيام بتدخلات لصالح المرأة وحدها. وزادت معدلات معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للمرأة بشكل أسرع من مثيلاتها بالنسبة للرجل. وفي مجال الصحة الإنجابية البالغ الأهمية، يتبع برنامجنا للصحة الإنجابية نهجا غير قسري لتنظيم الأسرة ويشجع على المزيد من مشاركة الرجل. ومن حيث النطاق الجغرافي، يعتبر برنامجنا المتكامل لخدمات نماء الطفل أحد أكبر برامج نشر الخدمات في العالم، وهو بحشده أكثر من مليون من العاملين على مستوى القرية، يشكّل أكبر قوة نسائية عاملة في أي برنامج واحد، في أي مكان.

أما الفتيات فهن موضع تركيز خاص من اهتمامنا الاجتماعي. وقد ساعد تنظيم التجمعات النسائية وجماعات المساعدة الذاتية في تمكين المرأة اقتصاديا. وأثبتت مؤسسات الائتمان الصغير في المناطق الريفية نجاحها بشكل خاص. ودعمت الشراكة القوية مع الحركة النسائية والمنظمات غير الحكومية التعبئة الاجتماعية والعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية. كما أدت السلطة القضائية وأجهزة الإعلام دورين هامين. وهذا كله حقق تحسنا ملحوظا في مركز المرأة في الهند. ونحن نعمل بتفان تام على المضي بتصميم على طريق النهوض بالمرأة.

وفيما يتعلق بالتمكين السياسي، تحتفظ تعديلات دستورية للمرأة بثلث المقاعد في المؤسسات الديمقراطية الشعبية على المستوى القروي والبلدي. وتحتل حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ امرأة الآن مناصب كأعضاء أو رؤساء مجالس. ولكي تمضي حكومتنا في هذه العملية، قدمت الآن مشروع قانون

لإجراء تعديل دستوري آخر، يسعى إلى حجز مقاعد مماثلة للمرأة في البرلمان وفي المجالس التشريعية للولايات.

ومن الإضافات الهامة لشبكة المؤسسات والنظم المتشابكة والمعززة بعضها بعضا التي أنشأناها للتقدم بقضية المرأة، اللجنة البرلمانية المعنية بتمكين المرأة، التي أنشئت عام ١٩٩٧، ومركز وطني للتدريب والبحث بشأن الفوارق بين الجنسين، واحياء اللجنة المعنية بجعل الجنسانية نشاطا رئيسيا. ونحن نقوي آلياتنا وقاعدة بياناتنا المتعلقة بالرصد لنضمن له فوائد اعتمادات الميزانية المخصصة للمرأة في جميع المشاريع والبرامج تصل إليها.

وبينما نحن، مثل غيرنا في مجتمع الديمقراطيات الأكبر، نعمل على المستوى الوطني لتنفيذ ما قبلناه جميعا كأهداف مشتركة في منهاج عمل بيجين، لم تكن البيئة الدولية داعمة بالشكل الذي كنا نأمل في أن تكون عليه. وحدثت تطورات أحبطت الجهود الوطنية. لقد كانت العولمة نعمة مختلطة بالنسبة للمرأة، ففي بعض البلدان النامية، أتاحت لها فرصا اقتصادية جديدة، لكن كثيرات يعتقدن أن العولمة زادت من حدة تهميشهن. وأصبح لدى الحكومات موارد أقل، وأحيانا حرية أقل من النهوض بالتنمية الاجتماعية، وفي حالات عديدة، زادت السلطة التي لا حدود لها لرأسمال الشركات، حتى على حكومات وطنية، الفوارق داخل المجتمعات. وكانت النساء القطاع الأضعف أمام الضغوط الاجتماعية للعولمة.

إن وقف كل أشكال العنف ضد المرأة يجب أن يكون الأولوية القصوى لنا جميعا. وكون هذا العنف لا يزال قائما ويتخذ أشكالا جديدة ينبغي أن يكون مثيرا للخزي والقلق على حد سواء لكل المجتمعات المتحضرة. لكن بالإضافة إلى هذا، كان على البلدان الديمقراطية والتعددية أن تواجه الحروب التي تخاض بالنيابة والإرهاب الذي تتبناه جهات خارجية؛ وفي هذه الحالات تكون النساء والأطفال الأهداف الأولى والضحايا المفضلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحد للرد على هذه التحديات.

إن تأنيث الفقر وتهميش المرأة يحتاجان إلى اهتمام علاجي. وقد كان القضاء على الفقر أول هدف لمنهاج العمل. وهو لا يزال غير محقق. وبدلا من ذلك، ظهر ''الفقراء الجدد''، وهم فئة جديدة من الفقراء، الذين لا يرثون الفقر ولكنهم يقعون فيه بسبب عدم كفاية الدخل، وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية، وبسبب التدهور البيئي. والتحيز القائم على نوع الجنس لا يزال مألوفا في برامج القضاء على الأمية وسوء التغذية. ومعدلات الوفيات بين الأمهات أثناء النفاس عالية بشكل غير مقبول في البلدان النامية. ومع أن الحكومات في البلدان النامية تبذل أقصى جهودها لتحسين الخدمات الصحية للمرأة ولتوفير الدواء بأسعار مناسبة، فهي تحتاج إلى دعم أكبر من شركائها الإنمائيين في المجتمع الدولي.

واليوم، في السنة الأولى من الألفية الجديدة، ينبغي أن يكون تركيزنا على تحقيق الحرية التامة للمرأة. لقد كانت قصة الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين من التحرير والإعتاق إلى التمكين، قصة كفاح مستمر للقضاء على الأنماط المقولبة وعلى الاتجاهات الاجتماعية السلبية، وفي نفس الوقت تمكين المرأة اقتصاديا. وفي هذه الدورة الاستثنائية، نحن بحاجة إلى الالتزام بشكل أقوى، ليس فقط بالتمكين التام للمرأة، وإنما أيضا بتمكينها تمكينا تاما في حرية كاملة.

ونحن نعتقد أن الهند، بتقاليدها العريقة، توفر فهما نظريا لمهمتنا. لقد كان مفهوم تكامل الجنسين، لا صراعهما، ملهما لتفكيرنا طيلة عصور والموجه لأعمالنا حتى يومنا الحاضر. وبديهية التكامل هذه يعبّر عنها تمثال ولوحة

هنديان لشكل بشري هو ''أرداناريشفارا'' الذي هو نصف ذكر ونصف أنثى مقسوم رأسيا بالتساوي. ويؤكد البحث العلمي الحديث الذي أظهر أن الجانبين الأيسر والأيمن من المخ ما يوصف عادة بأنه سمات ذكرية وأنثوية، حقيقة هي أن أسلافنا اكتشفوا هذا بشكل بديهي. إن العلم والإيمان يخبراننا معا بأننا جميعا نحمل من الميلاد إمكانية التطور معا وإذكاء الجوانب الذكرية والأنثوية للشخصية البشرية. ونظرا إلى أنه ما من رجل أو امرأة يمكن أن يعيش معزولا، فكذلك على أعمق المستويات، ما من فرد ذكر تماما أو أنثى تماما. والأوضاع المختلفة تبرز ما فينا من مزايا أو عيوب غير متوقعة.

وفي تقاليد الهند تتجسد صفات المعرفة والرخاء والقوة التي يتمتع بها الكائن الأسمى الأوحد في ثالوث مؤنث: ''ساراسواتي'' رئيسة آلهة التعلم؛ و ''لاكشمي'' إلاهة الثراء؛ و ''دورغا'' التي تمثل القوة والسلطة. ونحن نرى أن المرأة في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تجسد المعرفة والرخاء والقوة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نيكول بيري، وزيرة الدولة لحقوق المرأة والتدريب المهني في فرنسا.

السيدة بيري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): إنه حقا من دواعي سروري العظيم أن أتكلم أمام الجمعية اليوم. وأولا، أود أن أعرب عن التقدير للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مكافحة الاستبعاد والتمييز، وبخاصة عندما يؤثران على المرأة.

وبالنيابة عن الحكومة الفرنسية، أؤكد للجمعية التزام فرنسا التام بنجاح عمل هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونحن نأمل في أن يساعد عملها في النهوض بالتزامات المجتمع الدولي بالمساواة بين الرجل والمرأة، قانونا وفعلا على السواء.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي تأييدا تاما. ونشعر بشغف خاص للإعراب عن تأييدنا للإعلان الذي اعتمدته في شباط/فبراير ٢٠٠٠ في لكسمبرغ حكومات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية (الدول الناطقة بالفرنسية).

وأود أن أعرب عن قلقنا إزاء ثلاثة مجالات تشكل الاستقلالية والكرامة للمرأة. وأود أن أتكلم عن إمكانية وصول البنات الكامل إلى التعليم، والقضاء على العنف، وضمان الحق في الصحة بصورة فعالة.

إن التعليم هو الأداة الرئيسية للمساواة، فضلا عن التنمية الفردية والجماعية والمستدامة. ونظام التعليم يجب ألا يكون متاحا للفتيات على جميع المستويات فحسب، بل إن المدارس وغرف التدريس يجب أن تكون مختلطة بالفعل. ومع ذلك، فإن هذا ليس كافيا. فالمضمون الفعلي للتعليم والمناهج الدراسية يجب ألا يكون منحازا لأي من الجنسين. وبصفتي وزيرة الدولة لحقوق المرأة، وقّعت مؤخرا على اتفاقية مع وزارة التعليم تتماشى مع تلك المبادئ.

ومكافحة العنف ضد المرأة هو الركيزة في الكفاح من أجل تحقيق المساواة. وتسمية هذا العنف وإدانته سيعملان على التوقف عن إنكار وجوده كواقع. والسلام والانصهار يصبحان هشين عندما يذعن المجتمع بصمت للعنف، العلني منه أو السري على حد سواء، بين زوجين، وحين لا تتم إدانة العنف والاغتصاب أو المعاقبة عليهما.

وهناك واحد من العنف أود أن أؤكد عليه لأنه يأتي نتيجة الفقر والاستبعاد، ألا وهو الاتجار بالنساء والبغاء. إن البشر ليسوا سلعا تُشرى وتباع. فهذا يناقض روح ونص اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٤٩، وهي الاتفاقية التي نؤكد

مجددا التزامنا بها. والمفاوضات الجارية في فيينا بشأن البروتوكول المتعلق بالاتجار بالبشر، إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، يجب أن تحافظ على هذه الروح.

إن حق المرأة في الصحة هو الركن الثالث لاستقلاليتها. وهذا يتعذر بدون الاعتراف بالحقوق الأساسية المتعلقة بالجنس والإنجاب. فمنع الحمل بحرية والإجهاض القانوني الذي يرافقه متابعة طبية، هما أيضا سياستان للوقاية والإنذار المبكر ضروريتان في مجال الصحة العامة. وهذه الحقوق تعزز فعالية مكافحة مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب، الذي يجب أن نواصل من أجله تعبئة التضامن المالي للمجتمع الدولي. وتؤكد فرنسا مجددا التزاماتها هنا، فضلا عن اقتراحها بعقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة لشركات الأدوية والبلدان المانحة والبلدان النامية، يرمي إلى إمكانية حصول المرضى على العقاقير الطبية بتكلفة منخفضة.

وتحقيق المساواة بين النساء والرجال في صنع القرار هو السبيل المفضي إلى تحقيق المساواة الكاملة. وقبل بضع سنوات، طُرحت هذه الفكرة في بلادي وكانت فكرة معروفة و لم يدافع عنها سوى الرجال والنساء الملتزمين بقضية المرأة. ولقد اعتمد برلماننا بتاريخ ٣ أيار/مايو قانونا يتعلق بالمساواة السياسية، وسُينفذ خلال الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠١. وتنفيذ هذا القانون سيطبع في القريب العاجل المجالس الوطنية المنتخبة بطابع المرأة، على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء. ونحن مدينون بهذه النتيجة للحركات النسائية، فضلا عن تصميم رئيس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية. وإنني على اقتناع بأن اشتراك المرأة المتوازن في صنع القرار السياسي سيجدد حياتنا السياسية. وتقاسم السلطة سيسبب حصول تغييرات أخرى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادنا.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أذكر بإيجاز أحدث الصكوك الدولية من أجل المساواة؛ وهنا أشير إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو البروتوكول الذي ستعتمده فرنسا في الأيام القليلة المقبلة.

إن المساواة بين الجنسين مسألة تهم جميع بلدان العالم والبشرية بأسرها. والأولويات التي أرسيت في بيجين يجب عدم إعادة تأكيدها اليوم فحسب، وإنما يجب أيضا تكملتها إن أمكن كي يتسنى لنا تجاوزها بغية التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهنا. ونحن نعلم أن المساواة ستقرر التنمية والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريمانتاس كيريليس، نائب وزير الأمن الاجتماعي والعمل في ليتوانيا.

السيد كيريليس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا في هذه الدورة الاستثنائية ليس لإعادة تأكيد التزامنا بالمرامي والأهداف الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين فحسب، وإنما أيضا للتعهد باتخاذ المزيد من الإجراءات التي تكفل ترجمة الأقوال إلى أفعال. ورغم أن عبارة ''التحويل إلى نشاط رئيسي'' لم تكن في بداية الأمر سوى عبارة صعبة تسبب المشاكل للمترجمين والمترجمين الشفويين في عدد من اللغات، فقد أصبحت الآن مفهوما محددا تحديدا جيدا يقتضي استعماله ليس في قرارات الأمم المتحدة فحسب، وأنما في البرامج الحكومية أيضا. ونحن ندرك أن حقوق الإنسان للمرأة والفتاة هي جزء غير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الشاملة. لذلك، نرحب باعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي يرسي أساس الحق في تقديم الالتماسات.

وكون العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية تشارك في هذه الدورة الاستثنائية لَبرهان على أن الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية هامة على الدوام. وينبغي أن نعترف بإسهام المجتمع المدني الذي كان في حالات عديدة شريكا يتساوى مع الحكومات في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

وعند ذكر النتائج الملموسة المحرزة منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يسر حكومة ليتوانيا أن تبلغ عن التقدم المحرز وأن تذكر الإنجازات الرئيسية التي تحققت. فخلال فترة السنوات الخمس منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي شكَّل معلَما جديدا في الحركة الرامية إلى كفالة المساواة والتنمية والسلام لجميع نساء العالم، أنشئ في ليتوانيا أساس قانوني وآلية مؤسسية قوية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وسنَّ برلمان ليتوانيا قانون الفرص المتكافئة، وهو أول قانون من نوعه في أوروبا الوسطى والشرقية؛ وأنشأ من ثم آلية للإشراف على تنفيذه – أي أمين مظالم في مجالي الفرص المتكافئة، ومكتب الفرص المتكافئة.

وقد تم وضع سياسات حكومية وبرامج ومشاريع وقائية هامة للتصدي للفقر ومسائل البطالة، ولمعالجة حالة الأسر والمجموعات الضعيفة، بما في ذلك الأمهات الوحيدات مع أطفالهن، فضلا عن النساء في الأرياف. وإحدى النتائج التي أسفر عنها ذلك هي أن معدل بطالة المرأة في ليتوانيا أصبح متدنيا مقارنة بمعدل بطالة الرجل. ومع ذلك، فإن مجالات من قبيل تكافؤ الأجر للعمل المتكافئ، ومشاركة المرأة في اتخاذ المبادرات العامة، ومشاركتها في الهياكل الحكومية، ورئاستها في الوظائف المهنية والأعمال التجارية، والعلاقات الأسرية القائمة على مبدأ المساواة والشراكة هي المجالات الرئيسية التي تهم الحكومة والمجتمع بوصفها شرطا ومؤشرا رئيسيا للمجتمعات المحلية الناضجة في التنمية القيِّمة للبشرية. وسوف يسعدنا أن نبلغ عما سيحرز من تقدم في المستقبل.

ومن أجل تنفيذ سياسة بناءة، يتعين على الحكومات أن تدخل في شراكة حقيقية وتحالفات مع المنظمات غير الحكومية. وقد برهن مؤتمر البلطيق ”بيجين + ٥: تحديات وآفاق“ على أن البيانات الداعية إلى التضامن والحوار بين دوائر صنع القرار والحركات داخل المجتمع المدني لم تعد مجرد أطر نظرية. وعلى مدى ثلاثة أيام ظل بيت الحكومة الليتوانية يبدو كمبنى الأمم المتحدة اليوم. وجرت مناقشات بناءة بين المنظمات غير الحكومية والممثلين الحكوميين أدت إلى وضع معايير، ومؤشرات، ومواعيد نهائية وعمليات رصد.

وتأكيدا من جديد لالتزامنا القوي بتنفيذ منهاج عمل بيجين، شرعت حكومة جمهورية ليتوانيا في وضع خطة العمل الوطنية الثانية، التي ستتضمن المبادئ التوجيهية التي تتقرر في هذه الدورة الاستثنائية. وقد بدأت بالفعل الأعمال التحضيرية لمؤتمر متابعة ريكيافيك، الذي سيعقد في ليتوانيا في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وسوف يضع المؤتمر المزيد من الإجراءات والاستراتيجيات للإسراع بالتنفيذ الكامل لمجالات الاهتمام الحاسم الإثني عشر من منهاج عمل بيجين. وبغية هذا الهدف، يتوقع المبادرة بمشاريع متابعة بالتعاون مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية الخاصة.

وختاما، فإن ليتوانيا حققت، منذ انعقاد مؤتمر بيجين، تقدما شمل إشراك المزيد من النساء في عمليات صنع القرار وتعزيز مراعاة اعتبار نوع إدراج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية. إلا أنه لا يزال هناك العديد من المسائل التي ينبغي معالجتها في المستقبل لإتاحة إمكانيات حقيقية للمرأة للتمتع الكامل بمنافع المعرفة، والعمل والاستقلال الاقتصادي. وسأختتم بياني بالقول: دعونا نجعل العالم في

الألفية الثالثة وطنا حقيقيا لكل الشعوب، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو المعتقدات الثقافية أو الدينية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نوريكا نيكولاي، وزير الدولة ووزيرة العمل برومانيا.

السيدة نيكولاي (رومانيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن آخذ الكلمة اليوم بصفتي ممثلة لبلدي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة، على نحو يمثل تحديا لنا جميعا، ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''.

إن وفد بلدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وقبل خمس سنوات، اعتمد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين استراتيجية عالمية شاملة عملية المنحى لإعمال ما للمرأة من حقوق الإنسان باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية، وللمشاركة المتكافئة للمرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية وللقضاء على التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وهذا البرنامج العالمي للمرأة كان له تأثير كبير على سياسات الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني في جميع أرجاء العالم، من حيث التفكير في الأخذ باستراتيجيات وحلول جديدة للتحقيق التام للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، ثم وضع تلك الاستراتيجيات والحلول موضع التنفيذ. ونشأ إدراك جديد لاستحالة تحقيق التنمية المستدامة بدون الديمقراطية، وتعزيز وحماية كل حقوق الإنسان، وقيام توازن بين الجنسين ومشاركة المرأة، كشريك مساو، في جميع مجالات الحياة.

وفُهم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في العديد من بلدان العالم باعتباره جزءا لا يتجزأ من عملية تطبيق الديمقراطية الشاملة، التي أوجدت فرصا جديدة لمشاركة المرأة على قدم المساواة وتمتعها بما لها من حقوق الإنسان.

بيد أن العديد من الأهداف الطموحة التي وضعت قبل خمس سنوات في بيجين لم تتحقق بعد. وقد تجمعنا هنا في نيويورك لنؤكد مجددا في الأيام القليلة المقبلة الصلاحية الكاملة لبرنامج بيجين، ولنعطي قوة دفع جديدة للجهود الوطنية والدولية ذات الصلة ولنعتمد من خلال الوثيقة الناتجة عن الدورة الاستثنائية تدابير إضافية لتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسم الإثني عشر في منهاج عمل بيجين.

ولقد قدم المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة مساهمة جوهرية في تطوير السياسات الرومانية بشأن تعزيز ما للمرأة من حقوق الإنسان وتنفيذ مبدأ الفرص المتكافئة للرجال والنساء. واتخذت تدابير مؤسسية وتشريعية محددة عقب اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وأنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ آلية وطنية في إطار وزارة العمل والرعاية الاجتماعية تهدف إلى تعزيز المساواة في الفرص بين الرجال والنساء، كما تهدف إلى التصدي للتحديات الرئيسية المتصلة بحالة المرأة في رومانيا: كفالة الاحترام الفعلي لمبدأ عدم التمييز ضد النساء في الوصول إلى سوق العمل؛ وتحسين ظروف عملهن؛ وتحسين الإطار القانوني المتصل بتمتع المرأة بحقوق الإنسان؛ ومراقبة تنفيذ هذا التشريع.

وجرى تطوير الإطار الوطني المؤسسي تدريجيا ليشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المسؤولة: اللجنة الفرعية المعنية بتساوي الفرص التابعة للبرلمان الروماني بمشاركة برلمانيين من جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان؛ وإدارة حماية الطفل والمرأة والأسرة التابعة لمؤسسة ديوان أمين المظالم الروماني؛ واللجنة المعنية بالمساواة في الفرص التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تطرح

مسائل المساواة بين الجنسين في جدول أعمال المشاورات الثلاثية بين الشركاء في الحوار الاجتماعي.

ولا تزال هناك حاجة إلى تحسين التنسيق والانسجام بين كل هذه السلطات العامة المسؤولة عن مسائل المرأة للنجاح في تنفيذ السياسات والتدابير المتخذة في ميدان الفرص المتساوية. وفي هذا الصدد، أنشئت مؤخرا بموجب قرار حكومي لجنة استشارية مشتركة بين الوزارات معنية بالفرص المتكافئة، ويتوقع أن تسهم بشكل جوهري في إدماج المنظور الجنساني في صلب جميع السياسات والبرامج القطاعية.

ومن بين التدابير التشريعية المتخذة مؤخرا والرامية إلى تعزيز المساواة في الفرص والمشاركة المتساوية في تحمل المسؤوليات في إطار الأسرة، وكذلك دعم التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية، أود أن أذكر مشروع القانون المتعلق بالفرص المتساوية والمشروع المتعلق بالإجازة الأبوية.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق بإيجاز إلى مجال يمثل شاغلا لنا جميعا – ظاهرة العنف الأسري، التي لا تزال، بسبب كونها متسترة، مسألة يصعب منعها أو التخفيف منها والسيطرة عليها. وقد اتخذت خطوات في هذا الاتجاه، وخاصة من خلال إنشاء مركز رائد، بشراكة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية، لمساعدة ضحايا العنف الأسري. كما اقترحت أيضا تعديلات للقانون الجنائي. وينبغي أيضا زيادة التعاون على الصعيدين الوطني والدولي بغية منع ومكافحة ظواهر مثل البغاء القسري والاتجار بالنساء والفتيات.

ويشجعنا كثيرا تزايد دور المنظمات الرومانية غير الحكومية في زيادة الوعي لقضايا المرأة، وخاصة في ميادين الحقوق المدنية والسياسية، والمشاركة الاقتصادية، وتنمية فرص العمل التجاري، والصحة وتنظيم الأسرة. وديناميه هذه المنظمات وروحها الابتكارية تمنحنا الإحساس بالثقة في مستقبل الحوار والمشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني.

ويظهر تقييم التقدم المحرز في بلدي في مجال النهوض بالمرأة زيادة معينة في إسهام المرأة في قطاعات مختلفة مثل الصحة، والتعليم، والثقافة، والعدل، والتكنولوجيات الجديدة. وفي ذات الوقت، يجب ألا ننسى أن النساء أيضا أكثر الفئات تأثرا بالمصاعب الاقتصادية وتدهور الأمن الاجتماعي، والبطالة – سواء كانت بطالتهن أو بطالة أعضاء أسرهن – ومختلف أشكال العنف. ولا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لحفز ودعم مشاركة المرأة لكفالة وجود أكبر للمرأة في مناصب السلطة وصنع القرار، مما له تأثير إيجابي على الإصلاحات التي تنفذ لصالحها.

وبدون مشاركة نشطة ومباشرة للمرأة في العمليات الديمقراطية والتنمية والسلام، ستبقى أهداف منهاج العمل مجرد أماني.

وعلينا أن نعمل على تضافر جهودنا لبناء مجتمعات تقوم على المساواة والمشاركة الكاملة للمرأة والرجل، والتسامح واحترام ما للمرأة من حقوق الإنسان.

وأنتهز هذه الفرصة لأعيد تأكيد التزام رومانيا بمواصلة جهودها للتغلب على العقبات واتخاذ إجراءات إضافية للتنفيذ الكامل والمعجل لمنهاج عمل بيجين.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشير إلى فكرة طرحها أندريه مارلو – وهي أنه إذا لم تكن الألفية القادمة ألفية ديمقراطية للمرأة والرجل، فإنها سوف تكون ألفية معرضة للخطر.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة إلى سعادة السيدة كونسبسيون دانكوسا تريفينيو، الأمينة العامة للشؤون الاجتماعية في اسبانيا.

السيدة دانكوسا تريفينيو (اسبانيا) (تكلمت بالاسبانية): إنه لشرف لي أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية التي لا تؤثر أهميتها وطبيعتها الخطيرة على المرأة فقط وإنما على المجتمع ككل.

لقد انقضت خمس سنوات منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويسرني بصفة خاصة، باسم حكومتي وتمشيا مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي، أن أتمكن من أن أعرض بإيجاز أهم ما أحرز من مجالات التقدم في بلدي منذ ١٩٩٥.

لقد أعادت اسبانيا تأكيد التزامها بكفالة إتاحة فرص متكافئة للرجال والنساء، واعتمدت تحقيقا لهذه الغاية مختلف البرامج على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى صعيد مناطق الحكم الذاتي، تمشيا مع تقسيمات التنظيم الإقليمي لبلدنا.

ويجري حاليا تنفيذ الخطة الثالثة التي اعتمدتها الحكومة الاسبانية في آذار/مارس ١٩٩٧. وتضم هذه الخطة الالتزامات التي قطعت في بيجين للنهوض ببرامج محددة ترمي إلى مساعدة المرأة مع جعل مبدأ الفرص المتكافئة مجالا رئيسيا في السياسة العامة.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، عززنا آليتنا المؤسسية وقمنا بزيادة ميزانياتنا ومواردنا البشرية لتنفيذ الأنشطة والتدابير المنصوص عليها في المنهاج. وتنفذ هذه الأنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الاجتماعية، ومختلف مناطق الحكم الذاتي، والكيانات المحلية، والوزارات.

وقد أحرزت اسبانيا حتى اليوم تقدما هاما. في مجال التعليم تشكل النساء نسبة ٥٣ في المائة من الملتحقين بالجامعات الاسبانية. بيد أنه لا تزال هناك أوجه قصور. فعلى سبيل المثال لا تشكل النساء سوى ٢٦ في المائة بين المستخدمين في الأعمال التقنية. مع أن لدينا جيلا من النساء الحاصلات على التعليم العالي، وهذا لا يكفي. ولا يتطلب استقلال النساء مجرد أن يكن متعلمات وإنما أيضا أن يشاركن في عالم العمل.

وفي سياق سياسات التوظيف للاتحاد الأوروبي، وجهت الإصلاحات التشريعية نحو حسم المشاكل المتصلة ببطالة النساء، وتفرقتهن الرأسية والأفقية، والطبيعة قصيرة الأجل لعقودهن والصعوبات التي يواجهنها في محاولة التوفيق بين الأسرة والعمل. وقد اتخذت تدابير كثيرة. وتشمل هذه التدابير اتفاقات ١٩٩٧ بشأن توظيف العاملات في الميدان الاجتماعي وتدابير محددة تهدف إلى تشجيع توظيف المزيد من النساء وبشروط أفضل.

ولقد أنتجت كل هذه التدابير قدرا كبيرا من التقدم في مجال مساهمة المرأة في قوة العمل. وارتفع معدل مشاركة المرأة من ٣٦ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٣٨ في المائة عام ١٩٩٩، مما زاد من معدلات توظيفها ومن ٢٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة وانقص المعدل الكلي للبطالة من ٣٠ في المائة إلى ٢٣ في المائة.

وتؤكد الاحصاءات أنه أحرز تقدم واضح على الرغم من أن الصعوبات لا تزال موجودة. ويجب تحسين فرص وصول النساء إلى مراكز السلطة وصنع القرار، وذلك أنه على الرغم من زيادة مشاركتها، لا تزال توجد اختلالات على الصعيدين النوعي والكمي في جميع القطاعات الاجتماعية.

وفي المجال السياسي، فإنه نتيجة للانتخابات الأخيرة التي جرت في آذار/مارس الماضي، تشغل المرأة الآن ٢٨ في المائة من المقاعد في مجلس النواب و ٢٦ في المائة في مجلس الشيوخ، و ٢٩ في المائة في البرلمانات المستقلة. وهي تشكل أيضا ٣٤ في المائة من التمثيل الاسباني في البرلمان الأوروبي،

وهو أعلى من المتوسط البالغ ٣٠ في المائة. ولكن هذه المشاركة يجب أن تزداد. ولا يزال عدد النساء في عالم الأعمال التجارية أقل مما ينبغي.

أما العنف ضد المرأة فقد أولي انتباها خاصا من جانب الحكومة الاسبانية. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت خطة عمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ تتضمن سلسلة من التدابير وميزانية قدرها ٧٠ مليون دولار.

واليوم توجد في بلدي وحدات شرطة وأمن مهمتها مساعدة النساء وضحايا العنف وهناك أيضا مراكز لمساعدة الضحايا في نظام المحاكم ومراكز خاصة للمساعدة والتأهيل والمتابعة معنية بالنساء اللائي يقعن ضحايا للعنف.

وأنجزت أعمال كثيرة في مجال زيادة وعي المهنيين العاملين في مجالات الوعي بالرعاية الصحية، والقانون والتعليم لهذه المشكلة. وسنت إصلاحات تشريعية لتحسين الحماية المتاحة للضحايا، ومنع إفلات المرتكبين والتعجيل بالإجراءات القضائية.

ولكن هذا ليس كافيا. فاسبانيا مستعدة لأن تدعم في السنوات القادمة الأنشطة المختلفة التي تنفذ على الصعيد الدولي للقضاء على العنف المترلي ولاتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني. ونحن نعتبر العنف الذي تعاني منه غالبية النساء في جميع أرجاء العالم أمرا غير مقبول.

وفي عالم القانون الدولي دأبت اسبانيا على دعم أعمال الأمم المتحدة للنهوض بالمساواة. وفي آذار/مارس من هذا العام وقعت اسبانيا البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعمل حاليا للتصديق عليها. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدمت اسبانيا تقريريها الثالث والرابع إلى لجنة الاتفاقية.

ومع ذلك، فبالرغم من جميع تلك الجهود لا يمكننا أن نقول إن النساء في بلدي يتمتعن بنفس الحقوق مثل الرجال. وتحتاج المرأة الريفية والمرأة متقدمة السن والمهاجرات والمعوقات إلى انتباه ورعاية خاصين. وزيادة على ذلك فإن ما قدمته المرأة من مساهمات في البيئة، وفي ممارسة حقوق الإنسان، وفي عدم العنف وفي الاقتصاد، يجب ألا تُنسى بل ويجب أيضا أن يعترف بها بالكامل.

ويحتاج الإقرار العالمي الحالي بتكافؤ الفرص في مجتمع يتسم بالعولمة إلى أعمال وجهود مشتركة من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بحيث يمكننا، بعد التغلب على خلافاتنا، تشكيل القرن الحادي والعشرين الذي يكون فيه المجتمع أكثر انصافا وأكثر انسجاما مع الواقع.

وتحقيقا لهذه الغاية هناك حاجة إلى التزام من الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الاجتماعية لأنه يجب علينا أن نضمن المساواة للجميع.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة إلى السيدة إيفي بيكو - بالتا، الأمين العام للمساواة بين الجنسين في اليونان.

السيدة بيكو - بالتا (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن ألقي كلمة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمرأة في القرن الحادي والعشرين. وأؤكد للجمعية دعم وفد بلدي وتعاونه بصورة تامة من أجل أن تتكلل أعمال هذا الاجتماع الهام بالنجاح.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلت به وزيرة المساواة في البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

نحن نجتمع هنا اليوم لنؤكد من جديد التزام حكوماتنا بالأهداف والمقاصد الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفضلا عن ذلك، جئنا إلى هنا، كما جاءت وفود أخرى كثيرة، لا لمجرد الرغبة في المساهمة في استعراض وتقييم التقدم

المحرز بصدد تنفيذ المنهاج وتحديد التحديات والاتجاهات الجديدة؛ بل أهم من ذلك، أننا نجتمع هنا للموافقة على اتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات وضمان التعهد بالمزيد من الالتزامات من أجل المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام وتنفيذ تلك الالتزامات.

وبعد مرور خمس وعشرين سنة على انعقاد أول مؤتمر عالمي معني بالمرأة، في مكسيكو سيتي، أحرز تقدم كبير نحو تحقيق المساواة بين النساء والرجال. وحدثت في العقد الماضي، تغييرات ساهمت في تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وذلك بفضل استمرار الجهود والعمل الشاق الكثير. وتحت تأثير يُعزى في المقام الأول إلى الحركة النسائية، استميلت الحكومات أو أغريت لاعتماد تدابير محددة لصالح المرأة.

وبعد مرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر بيجين، وبالرغم من التسليم في نهاية الأمر بحقوق المرأة بصفتها حقوق إنسان كاملة، لا تزال توجد أوجه عدم مساواة بين النساء والرجال ولا تزال توجد سلسلة من العقبات تحول دون تحقيق المساواة الكاملة.

وفي السياق الدولي الجديد المتسم بالعولمة، تعمل التطورات الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة على إيجاد أوجه عدم مساواة جديدة تتعايش مع أوجه الإجحاف الأقدم، في مجالات من قبيل الفقر، والبطالة، والهجرة، والعنف واستغلال النساء والأطفال، وعدم المساواة في مكان العمل، وفي المرتبات، والضمان الاجتماعي، وفي مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات، في مجالات أخرى.

وفيما يتصل بخاصة ببلدي، اليونان، أود أن أبرز المجالات التي أعطيت أولوية والتي أحرز فيها تقدم كبير. اليونان، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي وعضوا مؤسسا في الأمم المتحدة وفي منظمات دولية أخرى، تؤيد التنفيذ الكامل للإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمشاركة الكاملة للنساء في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ومنذ عام ١٩٨٢ اعتمدت الحكومة اليونانية إطارا قانونيا ومؤسسيا تقدميا قويا يرمي إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي عام ١٩٨٣ وقعت اليونان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ كان اليونان أول البلدان الثلاثة والعشرين الأولى التي وقعت على البروتوكول الاختياري لتلك الاتفاقية.

وفي الوقت الحاضر، تُشكل حماية حقوق المرأة وضمان فرص متساوية وتحقيق قدر كبير من المساواة لها، بما يتجاوز التدابير التشريعية، أعلى الأولويات بالنسبة للحكومة اليونانية، ولا سيما بالنسبة لرئيس الوزراء، وذلك وفقا لإعلان بيجين.

واعتمدت خطة العمل الوطنية للعمالة لسنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ اقتراحات الأمانة العامة للمساواة الرامية إلى تمثيل المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات العمالة في القطاعين العام والخاص.

واعتمدت وزارة التعليم في اليونان، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ تدابير محددة. ومن بين مختلف الإجراءات المتخذة، إنشاء دور حضانة تعمل طوال اليوم، ومراكز وبرامج للرعاية النهارية داخل المدارس الابتدائية.

وتم أيضا تنفيذ عدد من التدابير لمكافحة حالات الإقصاء الاجتماعي، ولا سيما النساء اللاتي ينتمين إلى أقليات دينية واللاجئات والأمهات الوحيدات وسكان المناطق النائية والريفية.

وإضافة إلى ذلك، أنشأنا لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالعنف ضد المرأة، وذلك بمشاركة الخبراء والمنظمات النسائية، تهدف إلى دراسة الهياكل الحالية من أجل تقديم الدعم للضحايا وتنفيذ إجراءات محددة للقضاء على هذه الظاهرة.

وفي كل إقليم من أقاليم البلد البالغ عددها ١٣، تؤدي مراكز المساواة عملها بالكامل منذ السنة الماضية.

وفي الانتخابات البرلمانية الوطنية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، زادت النسبة المئوية للنساء المنتخبات في الحكومة اليونانية، من ٦ إلى ١٠ في المائة من المجموع الكلي.وتعمل الحكومة اليونانية الآن على وضع إطار قانوني جديد من أجل مساواة المرأة مع الرجل في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات في هيئات الإدارة العامة فضلا عن السلطات والمجالس الإقليمية والمحلية.

واتخذت اليونان، بسبب موقعها الجغرافي والتاريخي الخاص في جنوب شرق أوروبا، عددا من المبادرات ترمي إلى تعزيز مبدأ المساواة في إطار اتفاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سوف تنظم اليونان، بالتعاون مع مجلس أوروبا، حلقة دراسية دولية معنية بالاتجار بالنساء والفتيات من وسط وشرق أوروبا واستغلالهن جنسيا.

ويتحتم بصورة قاطعة ضمان مبادئ بيجين وضمان تجديد التزامنا بها والتركيز بخاصة على تنفيذ منهاج العمل . وفي الوقت نفسه، ونظرا للتحديات الضخمة التي تواجه البشرية في الألفية الجديدة، من الضروري أيضا تحقيق تلك الأهداف بروح من التعاون البناء والاحترام المتبادل وتفهم الاحتياجات والمصالح الخاصة لكل فرد .

وتحليا بهذه الروح بالذات، نعرب عن صادق رجائنا وأملنا في أن تكون الوثائق الختامية لهذا الحدث الهام نتاجا لاتفاق عام وأن تعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة غالينا كارلوفا، نائبة وزير العمل والتنمية الاجتماعية في الاتحاد الروسي.

السيدة كارلوفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): هذه الدورة التي تعقد في نيويورك ليست مجرد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة ، ولكنها محفل دولي عالمي حقا سوف تُحدد قراراته إلى حد كبير استراتيجية التنمية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين. وعندما نناقش دور ومكانة المرأة في عالم اليوم ومساهمتها في الحياة السياسية والاقتصادية في العالم، وفي إيجاد المجتمع المدني وتعميق العمليات الديمقراطية، فإننا نناقش مستقبل الحضارة البشرية.

وليس بالمستطاع حل أكثر القضايا المتقدة في الوقت الحاضر دون مشاركة النساء. وتعد إمكاناتهن الفكرية والروحية موردا له قيمة كبيرة من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية. وتتمثل المهمة التاريخية للأمم المتحدة في مساعدة نساء العالم كي يصبحن صانعات مصيرهن. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها هذه المنظمة من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين والنهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. لقد دعت روسيا، وسوف تظل تدعو، إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وسلطتها في القرن الحادي والعشرين، لأننا نعتبرها الآلية الفريدة من أجل إجراء حوار فيما بين الحكومات وتسهيل العلاقات الدولية.

ومهمتنا اليوم هي تقييم التقدم المحرز في السنوات الخمس التي انقضت منذ مؤتمر بيجين.

ومن دواعي الأسف أن أضطر للقول بأن العمليات الجارية اليوم على الصعيد العالمي لا تيسر تحقيق الأهداف التي حددها منهاج عمل بيجين بل تزيده صعوبة. ومما يؤثر على حياة الملايين من النساء في مختلف بقاع العالم تأثيرا مباشرا حقائق اليوم المروعة، من قبيل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، والانفصالية المتطرفة، والعداوة بين الفئات العرقية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

وثمة مشاكل عالمية أخرى تضيف عبئا إلى الأعباء التي تنوء بها المرأة. ومن هذه المشاكل الفجوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين أغنى دول العالم وأشدها فقرا، وحالة البيئة الآخذة في التدهور، وسرعة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وسواه من الأمراض الشديدة العدوى. ولم يحدث انخفاض في عدد النساء والأطفال الذين يقعون ضحايا للصراع المسلح.

ومما لا شك فيه أن الصراعات والكوارث الإنسانية تتطلب من المجتمع الدولي استجابات مناسبة وأحيانا حاسمة. ولكني أشدد على أن مفهوم ما يُسمى بالتدخل الإنساني لا يمكن بحال من الأحوال أن يستخدم لانتهاك مبادئ القانون الدولي الأساسية، كسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وسوف تعارض روسيا بصفة منتظمة ”فلسفة الإنسانية المسلحة“ وستدعو إلى إيجاد هيكل عالمي متعدد الأقطاب يتسنى فيه لجميع البلدان والدول أن تحيا دون خوف من التمييز أو القهر أو الابتزاز السياسي.

وقد أدت المرأة في وسط وشرق أوروبا وفي بلدان رابطة الدول المستقلة دورا إيجابيا للغاية في تحقيق إصلاح السوق واستحداث المؤسسات الديمقراطية. ومن دواعي سروري أن المشاكل الخاصة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تظهر على النحو الواجب في مشروع الوثيقة التي ستتمخض عنها الدورة الاستثنائية.

إن روسيا ذاتها ما فتئت تعاني من كامل مجموعة المشاكل المرتبطة بعملية الانتقال. وقد بدأت الحكومة الروسية العمل في استراتيجية إنمائية للأجل الطويل على نطاق الدولة بأسرها بغرض التغلب على آثار الأزمة التي طال أمدها. ولا يتمثل محور تركيز هذه الاستراتيجية في الإصلاح في حد ذاته، بل في الناس الذين يُضطلع بهذا الإصلاح من أجلهم.

وقد عززنا فعالية سياستنا الاجتماعية مؤخرا بدرجة كبيرة وذلك بزيادة تركيزها على الأهداف. وتمخض عام ١٩٩٩ عن تحسينات ملموسة، فارتفعت الأجور في القطاع العام بنسبة قدرها ٥٠ في المائة؛ وتضاعف عدد المنح الدراسية؛ ووضع مؤشر قياسي دائم للمعاشات التقاعدية وأوشكت الآن أن تعادل المستوى الأدنى للمعيشة. وتؤثر جميع هذه التدابير تأثيرا مباشرا على وضع المرأة الروسية، التي تشكل غالبية السكان.

لقد أمدت القرارات التي اتخذها مؤتمر بيجين روسيا بزخم قوي من أجل تعزيز آلياتنا المؤسسية بغرض النهوض بالمرأة والبحث عن طرق جديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن بين مكاسبنا توسيع نطاق تمثيل المرأة في الإدارات المحلية، وزيادة عدد النساء المشاركات في الانتخابات التشريعية، وزيادة التفاعل بين هياكل الدولة والمنظمات النسائية غير الحكومية، وإتاحة فرص عمل جديدة للمرأة، منها فرص العمل في قطاع الأعمال التجارية.

وبالرغم من ذلك لا يمكننا إخفاء أن هناك صعوبات تعترض طريق الوصول إلى المساواة الحقيقية. فما زالت المرأة الروسية، شأنها في ذلك شأن المرأة في جميع أرجاء العالم، تجابه مصاعب من قبيل التمييز على أساس نوع الجنس، والفقر، والبطالة، وانخفاض معدل التمثيل في الوظائف الإدارية.

وقد عرضنا وصفا تفصيليا وصريحا لإنجازاتنا وعيوبنا في التقرير الوطني للاتحاد الروسي عن تنفيذ منهاج عمل بيجين، الذي جرى تعميمه في هذه الدورة.

إن الحياة في روسيا تتغير بسرعة شديدة. ولدينا الآن رئيس نشيط شاب انتخب حديثا، ومجلس للنواب حديث الانتخاب، ومجلس للوزراء حديث التعيين. وتعلق النساء آمالا عظيمة على هذه التغييرات. فقد عقد برلمان الدولة منذ بضعة أيام جلسات استماع بشأن التساوي في الحقوق والفرص فيما بين الرجل والمرأة، وعقدت الحكومة مؤتمرا ثالثا لعموم روسيا عن وضع المرأة. وأظهرت المناقشات التي جرت في هذه المنتديات أن النساء ما زلن أكثر الفئات نشاطا في المجتمع الروسي، وأنهن يسهمن إسهاما هائلا في الحياة السياسية والاقتصادية لبلدنا.

ولا شك في أن هذه الدورة الاستثنائية ستوفر قدرا كبيرا من المدخلات اللازمة للتصدي للتحديات العالمية التي تواجهنا، وستقرب ما بين نساء العالم جميعا. فلن يتسنى لنا مجابهة التحديات التي يفرضها عصرنا إلا بالعمل المشترك معا. ولن نستطيع تحقيق الهدف السامي المتمثل في جعل القرن الحادي والعشرين قرنا للمساواة بين الجنسين، وللشراكة الاجتماعية، والعمل الابتكاري إلا بالدعم المتبادل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة نانا كونادو أغيمان رولنغز، رئيسة وفد غانا.

السيدة رولنغز (غانا) (تكلمة بالإنكليزية): أنقل إلى جميع المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية وإلى جميع مؤيدي الحرب المقدسة في سبيل تمكين المرأة آحر التحيات وأصدق التمنيات من رئيس غانا وحكومتها وشعبها، فضلا عن جحافل النساء اللائي يسرن أميالا لجلب ماء الشرب واللائي يكافحن يوميا من أجل إطعام أطفالهن وإيوائهم وتعليمهم.

يشرفني حقا أن أكون هنا وأن أنطق بلسان من لا صوت لهن. وقد لا تدري غالبية النساء المحرومات في غانا، اللائي أمثل مصالحهن هنا، شيئا حتى عن انعقاد هذه الدورة من دورات الجمعية العامة. ومع ذلك فإن رفاههن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يشكل الموضوع الرئيسي لهذه الدورة.

ومن المناسب حقا في بدء هذه الألفية الجديدة أن نجتمع هنا لاستعراض وتقييم مؤتمر بيجين، لأن تمكين المرأة لا يفوقه في الأهمية العاجلة إلا النذر القليل من المسائل، وقليل من التدابير يمكن أن يكون لها من التأثير الإيجابي الواسع النطاق ما لتحسين فرص وصول المرأة إلى التعليم، والرعاية الصحية الأساسية، والموارد المالية.

إن من ينبغي أن تؤدي القرارات التي نتخذها في هذا الاجتماع إلى النهوض بحياتهن هن النساء المسكينات في القرى والأحياء الفقيرة من أفريقيا والبلدان النامية في العالم بأسره، اللائي يقطعن المسافات الشاسعة مشيا على الأقدام للعثور على الخشب من أجل الطهو، واللائي يكدحن ساعات طويلة في الحقول تحت الشمس الحارقة. أولئك هن اللائي ينبغي أن ينصب تركيز اهتمامنا وجهودنا على تمكينهن.

لقد كان مؤتمر بيجين معلما رئيسيا في الكفاح المستمر من أجل تمكين المرأة. لقد وضع مسائل المساواة بين الجنسين في صدر جدول الأعمال العالمي، وأبرز، في جملة أمور، ١٢ مجالا من مجالات الاهتمام البالغ. ومنذ مؤتمر بيجين، أنجز الكثير على كل المستويات في التحرك قدما بخطة المساواة بين الجنسين. واليوم، في جميع أنحاء المجتمع الدولي، هناك مستوى جديد من الوعي بالمسائل الجنسانية، وهناك درجة من التعبئة المكثفة تأييدا لتمكين المرأة؛ وهناك زخم

متجدد من أجل إنهاء التمييز المؤسسي ضد المرأة، وهو زخم لم يكن موجودا قبل مؤتمر بيجين.

بعد خمس سنوات، ونحن نجتمع هنا اليوم في هذه الدورة الاستثنائية، هناك توافق في الآراء ليس على إعادة التفاوض بشأن نص بيجين – فهذا ما لسنا بصدد القيام به – ولكن لإجراء تقييم ولإلقاء نظرة شاملة لمتابعة الأنشطة في تنفيذ القرارات المتفق عليها.

وموضوع هذه الدورة يجئ في وقته المناسب بشكل خاص في ضوء الصراعات والقلاقل المأساوية في أجزاء عديدة جدا من العالم، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا اليوم. في السودان، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، والصومال، واريتريا وإثيوبيا، لا تزال الحروب دائرة، وأعداد كبيرة من النساء والأطفال الأبرياء تتعرض لمشاق لا يمكن تحملها كنتيجة مباشرة لهذه الحروب.

وبفضل جهودنا المشتركة، من المسلم به اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تمكين المرأة لم يعد مجرد مناقشة أكاديمية. إن العالم يعترف اليوم بأن النهوض برفاه المرأة يعزز تكامل وكرامة البشرية كلها. وبرز في أجزاء عديدة من العالم إدراك بأن جهودا مصممة حقيقية تجري لجعل المرأة شريكة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والسياسية. لكن مهمتنا تفوق السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. إن تمكين المرأة شرط ضروري أساسي مسبق لتحرير المجتمع نفسه من العديد من أشكال البؤس التي أنزلها بنفسه. ولذلك فإن المجتمع نفسه يجب أن يشجع على ممارسة قوته الجماعية لتحقيق تلك الغايات. وأعتقد أننا ينبغي أن نكون فخورين بحق بما حققناه، بينما نظل دائما حذرين – والحذر ضروري – حتى لا تضيع مكاسبنا التي تحققت بصعوبة.

اسمحوا لي الآن بأن أخبر الجمعية بجهودنا في غانا في أعقاب مؤتمر بيجين. إن أي تقدم حققناه في غانا بشأن مسائل المرأة يجب أن ينظر إليه في سياق التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا والأبعد مدى وغيرها من التغيرات التي حدثت. للمرة الأولى استعاد الرجال والنساء العاديون في غانا ثقتهم الذاتية واستعادوا إيمانهم بقدرتهم على إدارة شؤونهم. وعن طريق هياكل على المستوى المحلي الإقليمي، يشارك الناس مشاركة مباشرة في القيام بالاختيارات البالغة الأهمية التي تؤثر على حياتهم اليومية. وفي هذا السياق، صدرت قوانين مختلفة تكفل حقوق الملكية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكما أصبحت الحقوق الثقافية للمرأة محمية بشكل كاف.

إننا نبذل قصارى جهدنا للتعامل مع الحتميات الأخلاقية لمنهاج عمل بيجين. ومما لا شك فيه أننا، نحترم احتراما شديدا تراثنا الثقافي والتقاليد التي تمتد لقرون التي يستخلص منها مجتمعنا هويته، وربما مرونته. لكننا نعترف أيضا بأن الممارسات التي تقوض الكرامة الإنسانية، وتعطل التقدم الاجتماعي وتسبب البؤس والمعاناة غير الضروريين يجب ألا يقرها أي مجتمع يقدر قيمة شعبه.

لهذا صدرت قوانين لتجريم الممارسات الاجتماعية – الاقتصادية والاجتماعية – الثقافية الضارة، مثل ختان البنات والعبودية القائمة على طقوس، بما فيها نظام ''تروكوسي'' الذي يحتفظ بموجبه بالإناث في حالة تشبه العبودية كعقاب على جرائم يدعى بأن أسرهن ارتكبتها. إن العقوبات على الاغتصاب والتدنيس أصبحت أشد. والحد الأدنى للسن القانونية للزواج زاد من ١٤ إلى ١٨ عاما بالنسبة للأولاد والبنات على حد سواء، ومن أجل كفالة عدالة فعالة وسريعة للمرأة، انشئت وحدة للنساء والأحداث في قوة الشرطة لتتناول قضايا انتهاك حقوق المرأة والطفل.

وهذه الجهود كلها يكملها تعليم عام متواصل بشأن الصحة الإنجابية للمرأة وتنظيم النسل. وبالإضافة إلى هذا، يولى اهتمام خاص لالتحاق البنات بالمدارس.

إن أهمية الصناعة والتعاونيات الصغيرة في تحسين قدرة النساء الحضريات والريفيات الفقيرات على كسب معيشتهن لم تغفل أبدا. وحكومة غانا، لكي تتناول مسألة الفقر البالغة الأهمية، وضعت - بدعم من مجتمع المانحين - برنامجا وطنيا لتخفيف حدة الفقر ينفذه الآن القطاع العام والمنظمات غير الحكومية، ويوفر هذا البرنامج لنسائنا تسهيلات ائتمانية وتدريبا في ممارسة العمل الحر. وبالإضافة إلى هذا، تستخدم نسبة ٣٠ في المائة من الصندوق المشترك للحكم المحلي في دعم الأنشطة الاقتصادية للمرأة.

وفي إطار نهجنا الشامل للقطاع الصحي، تكفل الرعاية الصحية للنساء الحوامل، والأطفال دون سن الخامسة والكبار فوق سن السبعين. وقد حققت هذه البرامج نتائج كبيرة: ففي الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨، انخفضت الوفيات في صفوف الرضع من ٦٦ إلى ٥٦,٧ في الألف من المواليد. وزاد متوسط العمر الافتراضي للنساء من ٥٨ عاما في ١٩٩٣ إلى ٦١ عاما في ١٩٩٨. وتسعى حكومة غانا بقوة أيضا إلى إقامة نظام تأمين صحي.

إن نتيجة جهودنا المتواضعة أصبحت أكثر وضوحا في عدد الإناث المشاركات في الحياة العامة والسياسية، بوجه عام. ومما لا يمكن إنكاره، أن وجود المرأة في البرلمان وفي الحكومة أثرى السياسات الغانية إثراء كبيرا.

وأيا كانت الطريقة التي ننظر بها إلى الموضوع، ينبغي أن تحدد المساواة بين الجنسين والسلم والتنمية الأدوار الفردية أو الجماعية التي نقوم بها في القرن الحادي والعشرين. إن حالات فشلنا وشعورنا بالمهانة، وأيضا انتصاراتنا في القرن الماضي لا تتطلب منا أقل من ذلك.

وبالرغم من كل المنجزات التي ذكرتها، تواجه غانا تحديات جديدة قوية في دفعها خطة النهوض بالمرأة. إن التكيف الهيكلي، والتحويل إلى القطاع الخاص وتحرير التجارة، والعولمة، كان ولا يزال لها أثر سلبي على المرأة والطفل. وتحولنا إلى اقتصاد السوق أثر على حصول المرأة على العمالة، والصحة، والتعليم، وسائر الخدمات الاجتماعية. والزيادة الأخيرة في ثمن النفط الخام والانخفاض الحاد في سعر الكاكاو والذهب - وهما سلعتا التصدير الأساسيتان بالنسبة إلينا - كانت لهما آثار سلبية على انتعاشنا الاقتصادي الهش، مما ترتب عليه تأنيث الفقر، وبخاصة بين الأسر التي ترعاها نساء.

وكان اجتماع بيجين نقطة انطلاق هامة إلى آفاق أسمى. ولقد أوجزت بعض التدابير التي تنفذها غانا بدعم من وكالات الأمم المتحدة والعديد من البلدان الأخرى، تأييدا لأهداف منهاج العمل.

ويمكن ملاحظة أن جهود المتابعة التي نبذلها ذات أوجه متعددة، وهي تتضمن أعمالا نضطلع بها على الصعد الدولية والوطنية والجماهيرية، فضلا عن القطاعين العام والخاص. وحجر الزاوية لبرنامجنا يظل يتمثل بصورة أساسية في تخفيض مستوى الفقر، وتوفير التسهيلات للتسليف، إلى جانب توفير التدريب للنساء وإمكانية حصول الحوامل على الرعاية الطبية، وبرنامج التعليم الأساسي الشامل الإلزامي والمجاني، وطائفة من الجهود الأخرى التي لن أثقل عليكم بسردها اليوم.

ومهما كانت جوانب القصور لدينا طيلة السنوات الخمس الماضية، ينبغي أن يُفهم أن منهاج العمل هو مبادرة عالمية ترمي إلى تحقيق أهداف متشاطرة وتعزيز القيم المتشاطرة التي بدونها لن تكون لدينا رؤيا للقرن الحادي والعشرين. وإذا أردنا النجاح فيجب أن يساعد أحدنا

الآخر – البلدان الغنية والفقيرة على السواء – بوصفنا مواطنين نتشارك العيش في هذه القرية العالمية الحقة.

في الختام، إن التقدم المحرز لتمكين المرأة الغانية بعد مرور خمس سنوات على بيجين يمكن أن ينظر إليه وكأنه كوب نصفه ملآن أو نصفه فارغ. لكنني أود أن أشدد على الكوب الذي نصفه ملآن، وأشيد بالدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ منهاج عمل بيجين. ويحدوني ويحدو وفد بلادي الأمل في أن يعيد المجتمع الدولي خلال هذه الدورة الاستثنائية التزامه بالاتفاقات التي توصلنا إليها في بيجين، عن طريق توفير الموارد الكافية للتنفيذ الفعال لمنهاج العمل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.